الأوضاع السياسيّة في الزريجيّة (١٨٣٩ - ١٩٦٩م)
دراسة تاريخيّة

The Political Conditions in Zarijiyah (1839-1969 AD):
A Historical Study

م. عمّار ياسر عبد ناصر العامريّ

Lecturer: Ammar Yassir Abid Nasir Al-Amri

الملّخص

تُعدّ الزريجيّة إحدى حواضر لواء السَّماوة التي أُسّست خلال العصر الحديث، تقطنها قوى قبليّة وُصفت بالتمرّد الثوريّ على السلطات الحاكمة المتعاقبة وهم بنو حچيم؛ لكي ينعم أبناء تلك القبيلة بالأمن والإزدهار، بشرط ألّا يفرض عليهم أحد سلطانه وتوجّهاته بعد فيضان نهر الفرات مطلع القرن الثامن عشر الميلاديّ، الذي استمرّ ما يقارب عقدًا من الزمن، ظهرت مناطق خصبة جديدة منها (الزريجيّة)، التي باتت غنيمة للطامعين، لاسيّما بعدما نصّب العثمانيّون سعدون آل محسن رئيسًا في مقاطعة الخنينيّة قلب الزريجيّة واتّخذوها مركزًا لحكمهم، وفرض نفوذهم على عشائر بني حچيم لمدّة (٧٥) عامًا تقريبًا، لتتطوّر تلك القرى التي تقطنها عشائر بني حچيم لاسيّما (آل عبس، والبُركات، والصفران)، التي تمثّل العمق العشائريّ لتاريخ الزريجيّة، التي ترتبط حدودها الجغرافيّة بالسَّماوة، إذ تحادد الرميثة شمالًا، والسَّماوة غربًا، والخضر شرقًا، ونهر الفرات المُسمّى محليًّا (السبل) جنوبًا، لتسطّر بذلك سفرًا خالدًا بمحاربة السلطان العثمانيّ، ورفض الاحتلال البريطانيّ، حتّى سجّل التاريخ لهم يومًا تاريخيًّا، عندما أجبروا بريطانيا على توقيع الصلح مع بني حچيم، وتنتهي بذلك ثورة العشرين، واستمر رفضهم للسياسات الطائفيّة، مرورًا بمواجهة البعث منذ انقلابه.

الكلمات المفتاحيّة: السَّماوة، الزريجيّة، بنو حچيم، آل معجون، السوير.

Abstract

Al-Zarijiyah is one of Liwa'a Samawah urbans, which was established during the modern time. It was inhabited by powerful tribes described as revolutionary rebels against successive ruling authorities, namely Banu Hicheem. This enabled people of this tribe to live in security and prosperity, provided that no one would impose their authority and orientations on them. After the flooding of the Euphrates River at the beginning of the eighteenth century AD, which lasted for nearly a decade, new fertile areas emerged, including (Al-Zarijiyah), which became a prize for the greedy, especially after the Ottomans appointed Sa'adoun Al Mohsen as head of the Al-Khaniniyah district, the heart of Al-Zarijiyah, and made it the center of their rule, imposing their influence on Banu Hicheem clans for approximately (75) years. These villages, inhabited by Banu Hicheem clans, particularly (Al-Abs, Al-Barakat, and Al-Safran), developed, representing the tribal depth of history. Al-Zarijiyah, whose geographical borders are linked to Samawah, bordering Al-Rumaitha to the north, Samawah to the west, Al-Khuder to the east, and the Euphrates River (locally known as Al-Sabil) to the south, has written an immortal story of fighting the Ottoman Sultan rejecting the British occupation. History recorded a historic day for them when they compelled Britain to sign a peace treaty with the Banu Hicheem, thus ending the 1920 Revolution. Their rejection of sectarian policies has continued, persisting in their confrontation with the Ba'ath Party since its coup.

Keywords: Samawah, Al-Zarijiyah, Banu Hicheem, Al-Ma'ajoon, Al-Suwayr.

المقدّمة

إنّ الحديث عن الزريجيّة يعني الحديث عن حاضرة مهمّة من حواضر السَّماوة، أُسّست في العصر الحديث، وتمثّل عمقًا استراتيجيًّا لنشوء إحدى القوى القبليّة التي كابدت الأمرّين: هيمنة القبائل والإمارات الراغبة بالتمدّد على بعضها الآخر في حالة من الغياب الحكوميّ، ومحاولة أبناء قبيلة بني حچيم للعيش بأمن وازدهار، بشرط أن يحكموا أنفسهم من دون تدخّل خارجيّ.

بعد فيضان نهر الفرات مطلع القرن الثامن عشر، وتحوّله من مجراه القديم قرب آثار الوركاء إلى مجراه الحاليّ، ظهرت تلك المنطقة التي عُرفت بـ(الزريجيّة)، إذ جعلت الخنينيّة قلب الزريجيّة مركزًا للحكم والإدارة، بعدما كان الگريم مركزًا للإدارة والگمرك، لتتطوّر تلك القرية إلى قرى متناثرة، لها امتدادات سكّانيّة، لتمثّل منطقة عشائر بني حچيم الشرقيّين (آل عبس، والبُركات، والصفران) العمق العشائريّ لتاريخ الزريجيّة، وترتبط في حقيقتها الجغرافيّة بقضاء السَّماوة، وهي ممتدّة على نهر الفرات وتفرّعاته، إذ يتفرّع إلى فرعين، هما: نهر الفرات الرئيس المعروف بـ(شطّ السبل)، والثاني: الذي يتّجه إلى غرب الديوانيّة وجنوب السَّماوة، ليكوّنا نهر العطشان المعروف بـ(شطّ الخسف)، ويلتقي هذان الفرعان (السبل، والخسف) شمال مدينة السَّماوة بحوالي (ثلاثة أميال)، ليكوّنا مجرى نهر الفرات الحاليّ.

سطّرت الزريجيّة سفرًا خالدًا بمحاربة السلطات العثمانيّة، ورفض الاحتلال البريطانيّ، فمثّلت نزعة العرب في عنفوانهم وشكيمتهم، والمسلمين في بطولتهم

وبسالتهم، وعزّ العشائر الرافضة للحاكم، إذ سطّر رجالها من بني حچيم ملاحم خالدة في معارك السَّماوة والقطار والبواخر ضدّ البريطانيّين، حتّى تمّ إخضاعهم وتوقيع الاتّفاق الذي انتهت به ثورة العشرين؛ لذلك سلّط الباحث الأضواء على إدوار تمثّل مقارعة الزريبجيّة ورفضهم ممارسات الحكومات الملكيّة، لاسيّما في تعرّضها لاستهداف الطيران الحربيّ، وحركة السَّماوة سنة (١٩٣٧) (انتفاضة (أبو مزيهر))، والمواجهة المسلّحة للبعث سنة (١٩٦٩) من خلال انتفاضة (آل معجون).

اتّبع الباحث منهج السرد التاريخيّ والتحليليّ، للولوج إلى مضمار الدراسة اجتماعيًّا وسياسيًّا على الرغم من ندرة المصادر والمراجع التي تناولت التاريخ السياسيّ للزريبجيّة، الذي لم تتناوله الأقلام بشكل واسع إلّا أنّ الضرورة تحتّم علينا الوصول للهدف الذي سعينا ونسعى لتحقيقه.

المبحث الأوّل

الزريجيّة في العهد العثمانيّ (١٨٣٩-١٩١٧م)

نشأة الزريجيّة

تقع الزريجيّة شرق مدينة السَّماوة الحاليّة، فـ(يرجع زمن تكوين السَّماوة حسب ما ورد اسمها في مطاوي الحوادث التي وقعت في العراق إلى ما بعد سنة (٩٠٠هـ، ١٤٩٤م)، وكانت حسبما مدوّن في سجلّات الحكومة العثمانيّة قلعة أو قرية تقع في الجهة اليمنى من فرات الرمّاحيّة -شطّ العطشان-، ولم يصل إليها العمران إلّا بعد سنة (١١١٢هـ، ١٧٠٠م)، وهي السنة التي تحوّل فيها الفرات من مجراه القديم، وإن سبب نموّها نزوح جماعات لها من القرى المجاورة وبخاصّة قرية الكريم واستقرّت فيها، ولأوّل مرّة تمّ العثور على اسم السَّماوة مدّونًا في التاريخ في عهد السلطان العثمانيّ سليمان القانوني، الذي قام بتقسيم ولاية بغداد إلى ثمانية عشر لواء كان أحدها لواء سماوات -السَّماوة-)[١]، والسَّماوة[٢].

انتقلت دوائر الحكومة ومنها الگمرك إلى الزريجيّة بعد تراجع مياه فيضان نهر الفرات عنها سنة (١١٢٢هـ،١٧١٠م)، وهذا الانتقال إليها جاء بعدما

(١) حمود الساعديّ، بحوث عن تاريخ العراق وعشائره، ص٥٨.

(٢) السَّماوة: مركز محافظة المثنّى، تقع على نهر الفرات، مدينة في طريقها إلى الازدهار والعمران؛ لما أُنشئت فيها من المعامل والمصانع والأبنية والمجمّعات السكنيّة، تقع جنوب بغداد بـ(٢٨٢) كم، يخترق بلدة السَّماوة عمود نهر الفرات، فيشطرها إلى شطرين كبيرين. جمال بابان، أصول أسماء المدن والمواقع العراقيّة، ص١٦١.

كانت منطقة الگريم تمثّل المركز الإداريّ للمنطقة الواقعة على طريق القادمين من قرى وبلدات البصرة، وكوت الإمارة، وقلعة سكر، والغرّاف إلى الحجاز؛ بكونها تمثّل بحسب موقعها الاستراتيجيّ على الفرات نقطة الحدود الشرقيّة للسَّماوة بين جنوب البلاد والسهل الرسوبيّ وبادية السَّماوة، وورد ذكر المنطقة في مذكّرات الرحّالة السويديّ جان أوتر، الذي مرّ بها سنة (١١٥٨هـ، ١٧٤٣م) في رحلته، إذ قال: (في اليوم الرابع -السبت، ١٨ أيّار- مررت بحصن الگريم، وهو حصن صغير على الضفّة الشرقيّة لنهر الفرات إلى الشمال وبالقرب من قناة كبيرة -نهر الگريم-، وقد بناه الأتراك لكبح جماح العرب -إدارة المنطقة، ولكن بعد أن أُهملت الحامية -التركيّة- حمايته، قام المعدان -رجال القبائل- بتخريبه في أكثر من مكان، كما جاء العرب وأضرموا فيه النار قبل بضعة أيّام من مروري هناك، فوجدت دعائمه الخشبيّة لا تزال تدخن)[1].

الحال نفسه، يؤكّده الرحّالة كارستن نيبور C.Niebuhr الذي وصل السَّماوة في (١٦ كانون الأوّل ١٧٦٥م، الموافق ٢٩ صفر ١١٧٩هـ)، إذ ذكر: (أقام السكّان في إحدى مضارب قبيلة بني حچيم سدًّا على الفرات؛ لخزن الماء فيه لمزروعاتهم، وتركوا فيه ثغرة ضيّقة فقط للعبور خلالها... ونصادف في القسم الشرقيّ من الفرات قبيلة بنو حچيم وهم من الشيعة... وقد كان في -الگريم- الـ(GRAIM) سابقًا محلّ للگمرك غير أنّه هُجر كليًّا)[2]، وإنّ ما ذكره نيبور هو دلالة على تحوّل مركز الإدارة إلى الزريجيّة التي أصبحت مركزًا مهمًّا، كما وصفها الرحّالة الإيطاليّ سيستيني الذي زارها يومي (٤-٥ تشرين الأوّل

(١) جان أوتر، العراق والخليج العربيّ في رحلة جان أوتر، ص٢١٥.

(٢) كارستن نيبور، رحلة نيبور إلى العراق، ص٩٧-١٠٧.

١٧٨١م، الموافق ١٥ شوّال ١١٩٥هـ)، فقال: (عند المساء وبينما كنا في سكون عميق، إذ بستّة رجال من عشيرة العبس يظهرون عند ضفاف النهر فيرشدنا إلى السبل الصحيحة.. وقرب الظهيرة مررنا أمام قلعة شيّدها الأتراك من أجل أن يسكن فيها العرب، لكنّ هؤلاء أهملوها لا بل هدموها)[١]، وهذا يعني أنّ مروره جاء بعد خراب منطقة الكريم بحوالي ثلاثة عقود، والقلعة التي يقصدها قلعة الكريم، بعدها يصف الزريجيّة بالقول: (وعند منتصف الليل وصلنا إلى محطّة الزريجيّة حيث وجدنا عددًا من القوارب القادمة من السَّماوة.. هنا يصنعون القوارب، ورأينا على ضفّتي النهر خنادق ومدافع؛ لأنّ هذه المدينة عليها أن تدافع عن نفسها ضدّ هجوم الاعراب)[٢]، ويبدو من حديث الرحّالة سيستيني أنّ الزريجيّة كانت مدينة محاطة بالخنادق الدفاعيّة والمدافع لحمايتها، وهذا ما يؤكّد أهمّيّتها التجاريّة، ويستكمل القول: (رأينا غابات كثيفة من النخيل وبساتين واسعة مزروعة بقصب السكّر، والتبغ والبطّيخ والتوت، ويستخرجون من هذه الأماكن ملح البارود، فيُحمل إلى البصرة وإلى الحلّة، ويدير اليهود گمرك الزريجيّة، وكانت الأراضي هنا حسنة للرعي لكثرة العشب والأهوار تغطّي الأرض على مدّ البصر... هناك جداول كثيرة متفرّعة من النهر تمتّد في الحقول الواسعة لتسقيها، كان للعرب أماكن كثيرة للسكنى لمسافات طويلة بمحاذاة النهر، والحقيقة أنّ هؤلاء الناس لم يزعجونا بل تركونا، وكان شيخهم غائبًا؛ لأنّ والي بغداد كان قد دعاه، هذه القبيلة كثيرة العدد، وتحتلّ مساحة كبيرة من البلاد، وهي خاضعة للولاة بعد أن حاربوها وقهروها

(١) الرحّالة سيستيني، رحلة من إستنبول إلى البصرة سنة ١٧٨١، ص٩٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٩٤.

مرارًا ووضعوا عليها غرامات، وعلى الرغم من ذلك فهي من أغنى العشائر؛ لامتلاكها قطعان كثيرة من الحيوانات، ولزراعتها الرزّ الذي يطلب الأتراك منه كمّيّات كبيرة، وأكواخهم مقامة من القصب المنحني في أعلاه على شكل قوس، ثمّ يغُطّى بالحصران، وهي أكواخ طويلة وضيّقة، ولكلّ عائلة سياج وحديقة خاصّة بها، يمرّ بها ماء النهر مباشرة أو بقنوات فيسقيها بسهولة، ومشاحيف يسيرون بها في الفرات)[1]، وهذا أدق وصف لأوضاع سكّان الزريجيّة الاجتماعيّة والاقتصادية وعشائرها، وطبيعة معيشتهم وتأثيرهم.

الزريجيّة الحاليّة تحدّها مقاطعة الخنينيّة الواقعة على الجهة اليسرى من نهر الفرات، ويُعدّ هذا الموقع مركزًا جغرافيًّا يتوسّط عشائر بني حچيم في السَّماوة، التي تمتّد حدودها من شجرة (سدرة) الأعاجيب -إحدى عشائر بني حچيم الكبيرة- شمال السَّماوة على نهر الفرات إلى قرية الدرّاجيّ جنوب السَّماوة مع حدود الناصريّة (مركز محافظة ذي قار)[2]، وتتميّز هذه العشائر بأنّها أقرب إلى البداوة وأكثر تمسّكًا بالتقاليد القبليّة[3]، وكانت لا تخضع لأيّة سلطة مدنية إبّان عهد الإدارة العثمانيّة[4]، التي أصبحت مركزًا استراتيجيًّا اختارها سعدون آل محسن مقرًّا لزعامة حكمه بعد سنة ١٢٥٥هـ، ١٨٣٩م، إذ كان ذو طباع قاسية لم يكن يعرف الرأفة ولا الرحمة في إدارته، استطاع أن يؤسّس حكمًا دكتاتوريًّا داخل منطقة نفوذه، وأن يسيطر على رؤساء عشائر بني حچيم كافّة، وما القلاع التي شيّدها إلا دليلًا على جبروته وشدّة إدارته، وبعض إطلال تلك القلاع ما

(١) الرحّالة سيستيني، رحلة من إستنبول إلى البصرة سنة ١٧٨١، ص٩٥.

(٢) يعقوب سركيس، مباحث عراقيّة، ص١٧٠.

(٣) عبد الشهيد الياسريّ، البطولة في ثورة العشرين، ص١٨١.

(٤) المس غيرترود بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص٤٤٤.

زالت حتّى عهد قريب ماثلة ضمن حدود الزريجيّة[1]، وكانت قلاعًا كبيرة ذات أبراج عالية، نذكر منها:

١- **قلعة الزريجيّة:** أُطلق عليها هذا الاسم، نسبة إلى الأرض التي شُيّدت فيها (الزريجيّة)، وموقعها جنوب السَّماوة في الجهة الشرقيّة لنهر الفرات، كانت مقرّ حكومة سعدون آل محسن، ومركز سكنه وديرته، أُسّست في مكانها قرية اسمها (الخنينيّة)، التي لم يحدّد تاريخ تأسيسها، وفي سنة ١٩٣٧م أنشأت الحكومة بالقرب منها مخفرًا حصينًا للشرطة سُمّي مركز الزريجيّة[2].

٢- **قلعة الخناق:** ما زالت آثارها باقية على يمين الفرات شمال السَّماوة، سُمّيت بهذا الاسم؛ لأنّ سعدون آل محسن جعل منها سجنًا لمن يخرج عن طاعته من رعيّته، ومصير من يدخلها الموت خنقًا، لذا عرفُت هذه بالخناق[3].

٣- **قلعة المحدّد:** آثارها باقية في شمال شرق الزريجيّة وسُمّيت بالمحدّد؛ لأنّ الذي يُسجن فيها يُقيّد بالحديد من رجليه، وتوجد قربها قرية يسكنها أبناء مجهول بن حمّادي من رؤساء عشيرة آل غانم[4].

٤- **قلعة أُمّ أذان:** ما تزال آثارها ماثلة لعهد قريب، ترى على الضفة اليسرى من الفرات، عند نقطة التقاء نهر الگريم بنهر الفرات، على مسافة سبعة أميال شرق الزريجيّة، سُمّيت بذلك؛ لأنّ الذي يُسجن فيها تُقطع أذنه، وتوجد قربها قرية (الگريم: قرية مُندرسة تقع خرائبها على شاطئ الفرات من الجانب الشرقيّ، في نقطة تبعد عن السَّماوة جنوبًا حوالي (١٢) ميلًا، تقع

(١) ودّاي العطيّة، تاريخ الديوانيّة قديمًا وحديثًا، ص٢٢٦.
(٢) عبد الرزاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات العراقيّة، ج٤، ص٣١١.
(٣) حمود الساعديّ، دراسات عن عشائر العراق، ص١٥٢.
(٤) المصدر نفسه، ص١٥٢

على نهر قديم يفصل مجراه أراضي آل عبس عن أراضي الجوابر وهي حدود جنوب الزريجيّة)[١].

وذكرت المصادر التاريخيّة أنّ للزريجيّة تسميات عديدة بحسب الظروف والأحداث السياسيّة، التي تمرّ فيها البلاد، إذ إنّ للظرف الجغرافي دورًا أساسيًّا، كما للعامل السياسيّ دور في تغيير أسماء الوحدات الإداريّة، لذا سُمّيت هذه المنطقة الزريجيّة، وحوض السوير، وأخيرًا أُطلق عليها السوير، نعرض ذلك فيما يأتي:

الزريجيّة: أُطلقت هذه التسمية على المنطقة استنادًا إلى الرواية المحلّيّة التي ذكرت بأنّ الأراضي الواقعة شرق السَّماوة حتّى نهر الگريم، كانت مغمورة بالمياه؛ نتيجة فيضان نهر الفرات سنة ١١١٢هـ، ١٧٠٠م[٢]، واستمرّ الفيضان حتّى سنة ١١٢٢هـ، ١٧١٠م، إذ أشارت الرواية المحلّيّة أنّ هذه المنطقة غُمرت بالمياه حتّى باتت شبة بحيرة واسعة، وبسبب كثافة الماء أصبحت الأرض امتدادًا لصفاء السماء ذات اللون الأزرق إلى أن جفّت بعد ذلك، فتغيّر الاسم من (الزرقة إلى الزريجيّة)، وبذلك اشتهرت بهذا الاسم[٣].

حوض السوير: عُرفت بهذا الاسم -بحسب الرواية المحلّيّة- على أنها (قصبة) بعد سنة ١٩٥٨، تقع بين نهر الفرات ونهر السوير الذي يمرّ بحدودها الشماليّة الذي يرتبط بواقعة السوير، (إحدى معارك ثورة العشرين)، أمّا مفردة الحوض فأُخذت من أنّ الأرض واقعة بين نهري

(١) حمود الساعديّ، دراسات عن عشائر العراق، ص١٧٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٧٩.

(٣) مقابلة شخصيّة مع حاكم مهلهل (معلّم عراقي)، السماوة، بتاريخ ٢٧/ ٢/ ٢٠١٦م.

الفـرات والسـوير وهـي تشـبه (الحـوض).

السـوير: أُطلقـت هـذا التسـمية أوّلًا على الخنـاق مركـز الناحيـة الـذي يقـع في الجـزء الجنـوب الغـربيّ للسماوة -القديمـة-، وسُـجّلت هـذا الناحيـة بالطابـو باسـم السـلطان عبـد الحميـد[1]، (يقيـم مديرهـا في مركـز القضـاء، ويراجعـه فيـه رجـال القبائـل المرتبطـة بناحيتـه، فيفصـل في منازعاتهـم، ويـقضي في دعاواهـم، ويجبـي الضرائـب الأميريّـة منهـم)[2]، الواقعـة بمنطقـة (القشـلة) حاليًّـا في مركـز السَّماوة، واسـتنادًا للفقـرة الثانيـة مـن المادّة (٦) مـن قانـون المحافظـات رقـم (١٥٩) لسـنة ١٩٦٩ (المعـدّل)، تـمّ إبـدال اسـم ناحيـة الخنـاق باسـم ناحيـة السـوير، ونُقـل مركزهـا مـن قضـاء السَّماوة إلى قصبـة الزريجيّـة في (المقاطعـة/ ٣٧ أراضي أبـو محـار والشـنبلانة)[3].

الزريجيّة مركز الرئاسة

فيمـا ورد تاريخيًّـا، أنّ الرئاسـة العامـة على (عشـائر بنـي حچيـم الذيـن يقطنـون على امتـداد نهـر الفـرات مـن ١٧ ميلًا فـوق السَّماوة إلى ثلاثين ميـلا جنـوب السَّماوة وشمال الرميثـة، اسـتوطنوا في هـذه المنطقـة منـذ مـدّة طويلـة، وهـي تؤلّـف وحـدة سياسـيّة حتّـى سـنة ١٩٠٢م)[4] خلال القـرنين السـابع عشر والثامـن عشر كانـت الرئاسـة بالتعيين، وكان بنـو حچيـم هـم الذيـن يعيّنـون الرئيـس منهـم، ثـمّ تدخلـت الإدارة العثمانيّـة في أمـر التعيـين، فصـارت تختـار الرئيـس، وإنّ أوّل رئيـس اختارتـه

(١) ودّاي العطيّة، المصدر السابق، ص١٥١.
(٢) عبد الرزّاق الحسنيّ، العراق قديمًا وحديثًا، ص١٥٧.
(٣) قانون المحافظات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٦٩ (المعدّل)، المادّة (٦) الفقرة الثانية.
(٤) دائرة الاستخبارات البريطانيّة، العشائر والسياسة، ص٨٢.

الحكومة العثمانيّة على منطقة بني حچيم كان أحد أفراد أُسرة آل محسن البارزين، اسمه والِت بن جتان بن محمّد بن حمد بن حمود بن عبد الله الشريف، وحلّ محلّه بعد وفاته ولده حمود، ومنه آلت إلى ولده محسن، المُتوفَّى سنة (١٢٥٥هـ، ١٨٣٩م)، وحلّ محلّه في الرئاسة ولده سعدون آل محسن، وإن رئاسة أُسرة آل محسن لبني حچيم بدأت مطلع القرن الثامن عشر الميلاديّ، إذ آلت الرئاسة لسعدون بعد وفاة والده الذي أمضى حقبة من الزمن برئاستها قبل هذا التاريخ، وربما هناك شخصيّات تقلّدت الرئاسة من (أُسرة الشريف) نفسها قبل تولّيها من (والِت)، ولم تذكرهم المصادر التاريخيّة، لاسيّما عندما كان بنو حچيم يختارون الرئيس منهم، وتذكر المصادر أنّ رئاسة سعدون لبني حچيم ابتدأت في عهد ولاية عليّ رضا باشا اللاظ، الذي وصل لولاية بغداد سنة ١٢٤٧هـ، ١٨٣١م ، وحتّى سنة ١٢٦٩هـ،١٨٥٢م[١].

إنّ رئاسة سعدون آل محسن العامّة استمرّت حوالي خمسة عشر عامًا، واستطاع السيطرة التامّة على عشائر بني حچيم، واتسمت هذه المدة من حكمه بالاستقرار وخضوع كلّ العشائر المنضوية لسلطانه، وإنّ رئاسته كانت تحظى بتأييد ودعم من أمير قبيلة زبيد في الحلّة (وادي الشفلّح)، الذي شملت سيطرته من جنوب بغداد شمالًا حتّى منطقة السَّماوة جنوبًا، وكان مسيطرًا على المنطقة كلها، واستولى على مدنها وباديتها أيضًا[٢].

إلّا أنّ العلاقة ساءت بين الطرفين وحدث بينهما خلاف شديد، والقصّة التي ترويها المصادر تتلخص بالتالي: إنّه في شهر صفر من سنة ١٢٦٨هـ،

(١) حمود الساعديّ، دراسات عن عشائر العراق، المصدر السابق، ص١٥١.
(٢) المصدر نفسه، ص١٥٣.

كانون الأوّل ١٨٥١م، تمّ تعيين نامق باشا واليًا على بغداد، ونتيجة للأساليب التي مارسها وادي الشفلّح ضدّ الحكومة في بغداد تمّ عزله من منصبه حاكمًا لجنوب بغداد، وأدّى هذا الحادث إلى أن يحشد الشفلّح قوّة من أفراد القبائل المتحالفة معه (عفك والأكرع، والجبور وزبيد)، وقاموا بمهاجمة الإدارة المحلّيّة في الحلّة، بتاريخ (٧ جمادى الآخرة ١٢٦٨هـ ،الموافق ٢٨ آذار ١٨٥٢م)، فخرج إليه عسكر حامية الحلّة، واشتبك معه في معركة وقعت على أرض العلاك القريبة من مرقد الحمزة الغربي (ناحية المدحتيّة حاليًّا)، وكانت الغلبة لجيش وادي الشفلّح على عسكر الحامية، وفي يوم الجمعة ٢٦ جمادى الآخرة من العام نفسه قام العسكر بالهجوم مرّة أُخرى على قوّات الشفلّح، بعد أن وصلت إمدادات عسكريّة إليه من بغداد، فاشتبك مع وادي، وتغلّب عليه، وفرّق جموعه، وفرّ الأخير إلى جهة السَّماوة[١].

ذكر الساعدي أنّ قائد الجيش العثمانيّ (كهيا باشا) استمر في تعقّب وادي في المناطق التي لجأ إليها بجيش قوامه سبعة آلاف محارب، فنزل الأخير على سعدون آل محسن رئيس بني حچيم في الزريجيّة، وبتاريخ الثاني من شهر شعبان من سنة ١٢٦٨هـ،٢١ مايس ١٨٥٢م، قامت القوات العثمانيّة بالهجوم على الزريجيّة؛ لإلقاء القبض على الشفلّح، وعندما اشتدّ وطيس المعركة تخلّى سعدون عن الشفلّح، وانحاز لمصلحة القوّات المهاجمة، واشترك معهم، ونهبت أموال وادي ومتاع من معه[٢]، غادر الشفلّح الزريجيّة، وأقام بعدها قرب بلدة

(١) حمود الساعديّ، دراسات عن عشائر العراق، المصدر السابق، ص١٥٣، بحوث عن تاريخ العراق وعشائره، المصدر السابق، ص٦٥.

(٢) المصدر نفسه، دراسات عن عشائر العراق، المصدر السابق، ص١٨٥.

السَّماوة إلى يوم (١٣ شوّال ١٢٦٨هـ، ٣٠ تمّوز ١٨٥٢)، ما جعل مطلك آل كريدي رئيس الخزاعل يقوم بحملة عسكريّة على منطقة بني حچيم؛ بسبب تخلّي رئيسهم سعدون آل محسن عن الشفلّح ما جعل الأخير يلجأ إلى الإدارة المحلّيّة مستنجدًا بها، ولمّا وصل الشفلّح إلى المسيب بعد الحادث المذكور، سيطر على طرق بغداد نحو الفرات ودجلة، وعمل على الاستيلاء على الأموال من القوافل المارّة به، استمرّ بذلك حتّى عُزل نامق باشا من ولاية بغداد بتاريخ (٢٩ شوال ١٢٦٨هـ ،الموافق ١٦ آب ١٨٥٢م)، وتعيين محمّد رشيد باشا الكوزلكليّ بدلًا عنه[١].

ممّا دعا الوالي الجديد أن يصدر عفوًا عن وادي الشفلّح، وأعاده إلى منصبه أميرًا على منطقة جنوب بغداد، وبالوقت نفسه، أقنع منصور بن راشد رئيس المنتفق على اقتطاع منطقة السَّماوة وعشائرها عن منطقة ديرة المنتفق؛ ليتسنى له الانفراد بقوّة سعدون آل محسن[٢]، ونتيجة ذلك توجه وادي الشفلّح مع محمّد عليّ باشا بتاريخ (١٦ ذي الحجّة ١٢٦٩هـ الموافق ٣١ آب ١٨٥٢م) على رأس حملة كبيرة من العسكر والعدّة الحربيّة إلى السَّماوة، وأُلقي القبض على سعدون آل محسن وإيداعه السجن لدى رئيس المنتفق منصور، ما مكّنهم من الاستيلاء على أراضي الزريجيّة، وعندما تولى الوالي محمّد رشيد باشا الولاية أبعده العثمانيّون على إثر إعلانه التمرّد وخروجه عن طاعة الحكومة[٣]، ونتيجة لعزل سعدون آل محسن عن الرئاسة حصلت حوادث تمرّد كثيرة في السَّماوة[٤].

---

(١) عبّاس العزّاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ص٣٠٨.

(٢) عبد العزيز سليمان نوّار، تاريخ العراق الحديث، ص١٧٩.

(٣) ودّاي العطيّة، المصدر السابق، ص١٥٢.

(٤) حمود الساعديّ، دراسات عن عشائر العراق، المصدر السابق ، ص١٨٦.

عقب الأحداث المسلّحة بين إمارة المنتفق المدعومة من الدولة العثمانيّة، وإمارة الخزاعل القريبة من الدولة الصفويّة، والتنافس الشديد على السَّماوة بعامّة والزريجيّة بخاصّة لكونها مسرح الأحداث ومركز الزعامة، ونتيجة تدخّل الوالي الجديد محمّد رشيد باشا اقتُطعت السَّماوة بعشائرها من الارتباط بالمنتفق، بعدما شُيّدت فيها قلعة كبيرة في الجهة الشرقيّة من الفرات. أُلحقت السَّماوة إداريًّا بلواء الحلّة بصفتها (قائمّقاميّة) جديدة[1]، استمرّت عشائر بني حچيم على هذه الحال مدّة (٢٣) عامًا من دون رئيس عامّ يدير شؤونها، فعمّت بذلك الفوضى، وتقطّعت طرق المواصلات، وكثرت حوادث الاقتتال في جميع مناطقها، فاستصعبت الإدارة العثمانيّة في السَّماوة الاتّصال والتواصل مع الشيوخ الصغار المتنفّذين في مناطقهم، على إثر ذلك اختير عاجل الدبّيّ من آل محسن (ابن أخ سعدون آل محسن) من العثمانيّين رئيسًا جديدًا لبني حچيم، وذلك سنة (١٢٩٢هـ،١٨٧٥م)، وبعد مضيّ سنوات عديدة من الهدوء والاستقرار النسبيّ، ما برحت عشائر بني حچيم في الزريجيّة أن ثارت عليه سنة (١٣١١هـ، ١٨٨٣م)؛ بسبب ضعفه وقلة نفوذه عليهم، وإزاحته عن رئاسته لهم، وأعلنت عدم الانصياع لأيّ رئيس يتمّ اختياره من الإدارة العثمانيّة[2].

خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة من القرن التاسع عشر حاولت الإدارة العثمانيّة أن تدير شؤون المنطقة من دون تدخّل أيّ شخصيّة نافذة،

(١) حمود الساعديّ، دراسات عن عشائر العراق، المصدر السابق، ص١٨٦.

(٢) المصدر نفسه، ص١٥٦.

وكان من الصعوبة على عشائر بني حچيم الاعتراف بمشيخة رئيس واحد[1]، لاسيّما وأنّهم انقسموا على فرق كبيرة، إذ أصبحت منطقة الزريجيّة تحت زعامة معجون آل حمّادي[2] الذي ترأّس التحالف المُسمّى تحالف أهل الزويّة المكّون من الصفران وهم: آل غانم، والفلاحات، والعطاوة، وآل عبس، والبُركات، والتوبة، والجوابر، وآل غليظ، والمشاعلة، وآل فرطوس.

وجدت الإدارة العثمانيّة نفسها غير قادرة على اخضاع بني حچيم لسلطتها، فاختارت في سنة (١٣١٧هـ، ١٨٩٩م) محمّد آل حزام - ابن الأخ الثاني لسعدون آل محسن- رئيسًا، وأمدّته بالقوّة، لكنّه لم يستطع فرض قوّته على المنطقة، وكان حاكمًا بالاسم فقط، وبعد ثلاث سنوات من رئاسته ثار بنو حچيم مرّة ثانية وذلك سنة (١٣٢٠هـ، ١٩٠٢م)[3]، التي عُرفت محلّيًّا بـ(معركة الزريجيّة) الحاسمة، التي أنهت وجود آل محسن تمامًا في المنطقة، وانقسمت قبيلة بني حچيم على إثرها على قسمين هما: بنو حچيم الشرقيّين ما يُعرف بـ(أهل العاقول)؛ لكون معظم أراضيهم جرداء لا يصل اليها الماء بسهولة، ويرأسهم معجون آل حمّادي، وأمّا بنو حچيم الغربيّين (أهل الدهلة)، فتمتاز أراضيهم

(١) دائرة الاستخبارات البريطانيّة، العشائر والسياسة، ص٨٣.

(٢) معجون آل حمّادي: هو معجون بن حمّادي بن مذكور بن عليّ، وُلد في الزريجيّة سنة (١٢٧٨هـ، ١٨٦٢م)، وبرز اسمه بصفته زعيمًا عشائريًّا لتحالف بني حچيم، بعدما تراجع نفوذ آل محسن عارض الوجود البريطانيّ في العراق، فضرب العثمانيّون والبريطانيّون قريته ومضيفه خلال أحداث سنوات (١٩١٣) و(١٩١٩)، تُوفّي في مقاطعة دوب حمد سنة (١٩٢٠م). يُنظر: حسين آل نايف، النخب العشائريّة في السماوة، ص٤٧.

(٣) حمود الساعديّ، دراسات عن عشائر العراق، المصدر السابق، ص١٥٦.

بالخصوبة النسبيّة، ويرأسهم عجة آل دلي[1].

نتيجة ذلك؛ وبسبب تدخل العامل الدوليّ وجواسيس الدول الغربيّة، تصدّع النظام القبليّ، وبرزت المشاكل في السَّماوة عامّة والزريجيّة بشكل خاصّ، وكثر رؤساء العشائر، إذ صار لكّل عشيرة أكثر من رئيس، ووقعت خلافات بينهم لأسباب مختلفة[2]، عانى قضاء السَّماوة من كثرة تغيير القائمّقامين، الذين أفسدوا العلاقة بين العشائر والسراي الحكوميّ، حتّى تمّ تكليف عبد العزيز القصّاب قائمّقامًا للقضاء سنة ١٣٢٧هـ، ١٩٠٩م[3].

تمكّن القصّاب من الاطّلاع على أحوال العشائر - لاسيّما الزريجيّة - عن كثب، وتعرّف على رؤسائها، وذلك بمساعدة حمود بن حزام، الذي يُعدّ الوريث لرئاسة آل محسن، وآخر من عهدت إليه الرئاسة اسميًّا بتكليف من الحكومة المحلّيّة، ونتيجة لجهود القائمّقام في إصلاح ما فسد بين الحكومة والعشائر، أخذ رؤساء العشائر يتردّدون إلى مركز القضاء، بعد أن كانوا لا يأمنون عند دخولهم إلى السَّماوة؛ نتيجة خوفهم من إجراءات الإدارات السابقة، لكنّ سياسة إدارة القصّاب منحتهم الأمان، فصاروا يراجعون المركز لقضاء حوائجهم، وانتهت بذلك القطيعة بين الطرفين، وصار القائمّقام يزورهم في مناطقهم، ليقيم الصلح فيما بينهم، وأحيانًا يزورهم

(١) عجّة آل دلّي: هو عجّة بن دلّي بن عاجل بن حسين بن صكر، رئيس عشيرة آلبو جيّاش، وُلد في قرية العمية سنة (١٢٩٨هـ - ١٨٨٠م)، أحد قادة ثورة العشرين في السَّماوة، صار نائبًا عن السَّماوة لستّ دورات نيابيّة، توفّي سنة (١٩٦٩م). يُنظر: حسين آل نايف، المصدر السابق، ص٤٥.

(٢) المس غيرترود بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص٤٤٤.

(٣) عبد العزيز القصاب، من مذكّراتي، ص٦٣.

لمجـرّد الزيـارة واسـتطلاع الأوضـاع هنـاك[1]، وبذلـك تمكّنـت الحكومـة مـن تحصيـل بعـض الـواردات الجديـدة مـن عشـائر آل عبـس والبُركات وآلبـو جيّـاش، وأصبـح الكـثير مـن رؤسـاء العشـائر يراجعـون القضـاء لتأديـة التزاماتهـم الشـتويّة والصيفيّـة مـن المحاصيـل، وتصليـح الكـرود - المضخّـات المائيّـة - التابعـة لهـم، وبذلـك بـات التقـارب أكثـر مـا بين العشـائر والإدارة الجديـدة[2].

(١) عبد العزيز القصاب، من مذكّراتي، ص٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٥.

المبحث الثاني

الزريجيّة في عهد الاحتلال البريطانيّ (١٩١٧-١٩٢١م)

موقف أهالي الزريجيّة من الاحتلال البريطانيّ للعراق

استمرت عشائر بني حچيم بمنطقة الزريجيّة في موقفها الواضح من السلطة الجديدة، على الرغم من سقوط الحامية العثمانيّة وسط السَّماوة، ووصول طلائع القوات البريطانيّة إليها سنة (١٩١٥)، وبعد سيطرتها بشكل كامل على العراق سنة (١٩١٧)، وهذا ما جاء في التقرير السنويّ للحاكم السياسيّ في السَّماوة: (القبيلة التي تحظى بأهمّيّة أكبر في المنطقة، والتي تمتلك الأراضي الممتدّة بحوالي (١٥) ميلًا فيما وراء السَّماوة على الضفّة اليسرى من مجرى نهر الفرات، وأنّها واحدة من أكثر القبائل تمرّدًا في المنطقة، ويترأّسها معجون الحمّادي الذي سلّم بفروض الطاعة في (تشرين الثاني ١٩١٧)، لكن يبدو أنّه لم يكن راغبًا أو غير متمكّن من كبح جماح الأفراد المتمرّدين من عشيرته، ويجعلهم يطيعون الأوامر)[١]، واتّضح ذلك من خلال الموقف السياسيّ تجاه الإجراءات التي تمّ اتّخاذها بخصوص مستقبل البلاد، لاسيّما بعد ظهور بوادر التغييرات السياسيّة في العالم، وذلك عن طريق الوثيقة المحرّرة بتاريخ (٢٣ كانون الثاني سنة ١٩١٩م)، الموافق (يوم الخميس ٢١ ربيع الثاني ١٣٣٧هـ) التي تبيّن موقف رؤساء عشائر بني حچيم، وكما مبين: (نقرّ ونعترف نحن الواضعين أسماءنا وأمهارنا أدناه، أن

(١) حيدر طالب الهاشميّ، السَّماوة من خلال التقرير السنويّ لحاكمها السياسيّ، ص٩٨.

تكـون ولايـات الموصـل وبغـداد والـبصرة ولايـة واحـدة، وأن يكـون رئيـس هـذه الولايـة إنكليزيًّـا كما هـو في الحال الحاضر، (الموقعـون): معجـون الحمّادي شـيخ الصفـران، فهـد الجحيـل وبريـد الجحيـل، اطلاس آلبـو شـاهين، ونـاصر الباشـط مـن الجوابـر، وفهـد الحاجـم مـن عـشيرة الجوابـر، وجـازع الحسين مـن عـشيرة البُركات، والشـيخ نايـف (العاجـل) رئيـس المحسـن، والشـيخ إبراهيـم المحمّـد مـن عـشيرة آلبـو ريشـة مـن الجوابـر، ومـطير الخليـف مـن عـشيرة الجوابـر فرقـة آلبـو شـطيط، وإدهـام الطـوكان مـن عـشيرة آلبـو ريشـة مـن فرقـة الجوابـر، وحسـن العليـوي مـن وجـوه الخضر، ومطلـگ اللطيـف، وعبّـاس المطعـوج رئيـس فرقـة العبـس)[1].

وعلى الرغـم مـن كونهـا تتحـدّى الخطـر الخارجـيّ خلال عقـود عديـدة قبـل دخـول القـوّات البريطانيّـة إلى الـسَّماوة، والذيـن نجحـوا في فـرض بعـض التهدئـة لاسـيما في الزريجيّـة، إلّا أنّ الأمـن لم يستتبّ تامًّـا، وإنّ عمليّـات تخمين الحاصلات كانـت تواجـه رفضًـا وعـدم انصيـاع للأوامـر الصـادرة مـن مخـوّل الحكومـة المحلّيّ مـن جهـة العشـائر، وكـثيرًا مـا كانـت تتراكـم بعـض الديـون الحكوميّـة على ذمّـة العشـائر ولاسـيّما في الزريجيّـة[2]، كانـت بعـض الأسـباب الناجمـة عـن الإحـداث المسـلّحة جنـوب الـسَّماوة مـن تغـييرات الأحـوال الطبيعيّـة، إذ سـيطرت عشيرتـا الصفـران والبُركات على أراضي الجزيـرة التي توقّفـت الزراعـة فيهـا؛ بسـبب تغـيير مجرى نهـر الفـرات الرمّاحيّـة عنهـا، ومـع ذلـك كانـت حالـة التفكّك القـبليّ قائمـة داخـل كلّ عـشيرة، ممّـا صعّـب أمـور المعيشـة، وكانـت المسـتهدف مـن ذلـك في

(١) حنان صاحب الخفاجيّ، السماوة في عهد الاحتلال العثماني، ص٢٠٦.

(٢) المس غيرترود بيل، المصدر السابق، ص٤٤٥.

الدرجة الأُولى المزارعين المسالمين، ورعاة الأغنام القادمين من مناطق بزايز شطّ عفك وأطراف منطقة الغرّاف[١].

وفي الوقت نفسه رفض معجون آل حمّادي أن يحضر إلى سراي السَّماوة من أجل تلبية ما تطلبه الإدارة في السَّماوة منه، وكان الحاكم البريطانيّ في السَّماوة (النقيب آشتن Ashton F J) يخشى وقوع عمليّات اقتتال بين العشائر أنفسها؛ لأنّه وجد صعوبة في إخمادها، لذلك وجّه قوّاته المرابطة على نهر السوير في (شهر أيلول سنة ١٩١٩) بشنّ حملات مسلّحة من خلال السلاح الجوّيّ لإخماد حركة الزريجيّة، فأدّى ذلك إلى انقسام عشيرة الصفران برئاسة معجون على نفسها، وكان على رأس المعارضين لمعجون أخوه ناهي آل حمّادي[٢]، فحاولت بريطانيا الاعتراف بالأخير رئيسًا بديلًا لمعجون، إلّا أنّه برهن عدم القدرة للسيطرة على العشيرة، وبقي غالبيّة أبناء العشائر يتّحدون الحكومة، ويمتنعون عن دفع الإيرادات السنويّة للحكومة، وتسليم غرامة (خمسمئة بندقية) فُرضت عليها بسبب ذلك[٣].

ما برح ناهي بعدها أن لجأ إلى الحكومة في السَّماوة، (إذ طلب مؤازرتها له بإرسالها مجموعة من (الشبانة) العرب للمبيت في منطقته لحمايته، فدفعت

---

(١) حمود الساعديّ، دراسات عن عشائر العراق، المصدر السابق، ص١٥٦.

(٢) ناهي آل حمّادي: هو ناهي بن حمّادي بن مذكور، وُلد في الزريجيّة سنة (١٢٩٠هـ، ١٨٧٣م)، تولّى أُمور العشيرة بعد وفاة أخيه معجون، وتفرّغ ابن أخيه عزارة للأعمال السياسيّة، قاد حركة في السَّماوة سنة (١٩٣٧)، تمّ نفيه مع ولده مزهر إلى شمال العراق سنة (١٩٣٧)، كان معارضًا لحكومة رشيد عالي الكيلانيّ سنة (١٩٤١)، تُوفيّ في تشرين الثاني سنة (١٩٥٨). يُنظر: حسين آل نايف، المصدر السابق، ص١٥٩.

(٣) المس غيرترود بيل، المصدر السابق، ص٤٤٤.

الحميّة العربيّة بالخطأ الضابط العربيّ المأمور على الشبانة إلى الإسهام في جمع البنادق من القسم الموالي لرئاسة معجون، فوقع بسبب ذلك اصطدام أدى إلى قتل اثنين من الشبانة، ما أدّى بمعجون إرسال ولده للسراي بالسَّماوة في (شهر شباط سنة ١٩٢٠م)، مبديًا قبوله بشروط الحكومة، فتقرّر إرجاعه لرئاسة العشيرة، إلّا أنّ الأحوال بقيت على حالها في الزريجيّة؛ لأنّ معجون لم يحضر في مركز الحكومة، ولم يظهر أية رغبة جدّيّة في دفع ما ترتّب عليه من غرامات وبخاصّة دفع غرامة البنادق للحكومة)[١].

فانعكس ذلك الأمر على بقيّة العشائر بإعلان عصيانها وعدم دفع ضرائب الإيرادات الزراعية إلى السلطات المحلّيّة، إذ انتفضت مناطق عشيرة البُركات ثمّ عشيرة آلبو جيّاش، فهاجموا الحاكم السياسيّ عندما كان منهمكًا في احتساب ريع المحاصيل، فازدادت العمليّات المسلّحة نحو ضرب محطّات القطار، واشتكى رئيس آلبو جيّاش من أنّه لا يستطيع السيطرة على أبناء عشيرته من عصيانهم لأوامر السلطات المحلّيّة، ولم تستطع القوّات الحكوميّة نفسها من السيطرة على عشائر الزريجيّة، ثمّ توسّعت الاضطرابات حتّى وصلت منطقة الرميثة[٢].

دور أهالي الزريجيّة في ثورة العشرين

انطلقت شرارة ثورة العشرين من منطقة عشائر بني حچيم، وتحديدًا في الرميثة لدى عشيرة الظوالم في (٣٠ حزيران ١٩٢٠)، ثمّ امتدّ لهيبها في أوساط

(١) المس غيرترود بيل، المصدر السابق، ص٤٤٥.
(٢) المصدر نفسه.

بقيّة العشائر[1]، كانت عشائر الزريجيّة ضمن جبهة الخضر (١٨) ميلًا جنوب السَّماوة التي تشمل جنوب السَّماوة حتّى حدود لواء المنتفق (الناصريّة)، وفي الأسابيع الأُولى التي سبقت الثورة قدم إلى الخضر السيّد هادي مگوطر، وعندما حلّ هناك وجد خلافًا عشائريًّا وقع قبل أيّام عديدة على إثر مقتل غثيث نجل معجون آل حمّادي من أحد أفراد عشيرة التوبة الحچيميّة، هذا الحادث جعل معجون آل حمّادي متريثًا في التخطيط للمشاركة في التصدّي للبريطانيّين؛ بسبب توتّر العلاقات مع عشيرة (الجناة) التوبة، وعندما عرف السيّد المگوطر بالحادث توجّه ومن معه من رؤساء المنطقة، ونزلوا في مضيف معجون آل حمّادي، وبعد مراسيم الاستقبال تحدّث المگوطر قائلًا: (يا معجون.. اعلم أنّي حللت بدارك وأتيت إلى ناديك لأمر مهمّ وخطب جلل هو أهمّ وأعظم من قتل ابنك ألا وهو أنّ الإنكليز قد رفضوا مطالب العراقيّين وأهمّها الاستقلال التامّ، وأنّ الإمام الشيرازي قد افتى بوجوب الجهاد وها هي فتواه وأخرج الفتوى من جيبه - وقرأها على المجتمعين -، وأنّ هذه المنطقة التي أنت فيها هي طريق مرور نجدات الإنكليز القادمة من البصرة والهند، وعليه إنّني باسم الدين والوطن أقترح عليك أن تكون راياتك الحربيّة مرفوعة ضدّ الإنكليز لتكون لله، فأجابه معجون: ما دام الأمر كذلك وكما ذكرت فإنّي وابني المقتول وبقيّة أولادي فداء لدين الله والوطن)[2].

قام هادي المگوطر ومعجون آل حمّادي ومن معهما إلى عشيرة التوبة، وبعدما وصل الوفد العشائريّ شعر القتلة بذنبهم فرموا أسلحتهم ودخلوا على معجون

(١) السر أرنولد ويلس، الثورة العراقيّة، ص١٠١.

(٢) فريق المزهر آل فرعون، الحقائق الناصعة، ص١٨٧.

والمگوطر، بعد ذلك حصل التفاهم بين الطرفين، ولكن لم تمضِ مدّة طويلة على الحادثة حتّى أُعلن عن وفاة معجون آل حمّادي ليلة الرابع من شهر رمضان سنة (١٣٣٨هـ، الموافق ٢٢ آيار ١٩٢٠م،) بمكيدة قام بها أحد عملاء المحتلّ من خلال علاج مسموم زوّده به، فيما تطرّقت المس غيرترود بيل السكرتير في دائرة المندوب السامي البريطانيّ في العراق في كتابها فصول من تاريخ العراق القريب إلى حادثة وفاته بالقول: (وقد تُوفّي معجون قبل أن نبدأ بالحركات بيومين، وكانت وفاته بصورة طبيعيّة)[١]، وهذه الالتفاتة تؤكّد وجود شكوك كبيرة في أنّ للمحتلّ البريطانيّ يدًا في اغتياله بواسطة أحد عملائه.

بعد وفاته بيومين أُطلق سراح نجله الأكبر عزارة آل معجون[٢]، الذي كان موقوفًا في الديوانيّة، وبعد إتمام مراسيم الفاتحة أُعلن عن ترؤّسه عشائر بني حچيم، ثمّ طلب اجتماعًا لرؤسائها وأقرّ رأيهم على المشاركة في التصدّي لقوّات الاحتلال في الخضر[٣]، شنّت الحكومة هجومًا بالطيران الجوّيّ في محاولة لثني عشائر الزريجيّة من مهاجمة قوّاتها، وذلك نهاية (شهر أيّار سنة ١٩٢٠)، مسببةً عشرين إصابة من أبناء العشائر، وقتل العشرات من المواشي، ما أجبر العشائر للرضوخ إلى التسوية مع القوّات المحتلّة، لكن

(١) المس غيرترود بيل، المصدر السابق، ص٤٤٦.

(٢) عزارة آل معجون: هو عزارة بن معجون بن حمّادي بن مذكور، وُلد في الزريجية بمقاطعة الكوشة، شمال شرق السَّماوة سنة (١٣١٣هـ، ١٨٩٥م)، تسلّم رئاسة بني حچيم بعد وفاة والده سنة (١٩٢٠)، أحد قادة ثورة العشرين في السماوة، صار نائبًا عن السَّماوة لسبع دورات نيابيّة، توفّي سنة (١٩٥٨). يُنظر: حسين آل نايف: المصدر السابق، ص٦٥.

(٣) فريق المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص١٨٧.

ليست بشكل دائم؛ لأنّ الأعمال العسكريّة لم تحسم الموقف[1].

ونتيجة للتطوّرات الحربيّة على الأرض، تقرّر عقد اجتماع لرؤساء بني حچيم في السَّماوة، إذ اتفقوا على أنّ عشائر ناحية الخناق (الزريجيّة) تقوم بمهاجمة القوّات البريطانيّة الموجودة في معسكرها الواقع في شاطئ بربوتي -ثلاثة أميال غرب السَّماوة-، ومهاجمة الحامية الموجودة في محطّة القطار الواقعة على أطراف سور السَّماوة الجنوبيّ، وبعد توزيع المهامّ على العشائر ومعرفة كلّ عشيرة دورها في المعركة، قامت عشائر الخناق (الزريجيّة) المكّونة من بني حچيم بقيادة عزارة آل معجون[2] بالعديد من المعارك:

معارك بني حچيم في ثورة العشرين

كانت عشائر بني حچيم تمثّل جبهة موحّدة في مناطق مُتعدّدة وهي: السَّماوة، والرميثة، والخضر، والزريجيّة، إذ تتميّز هذه العشائر عن بقية العشائر المشاركة في الثورة بالإصرار على التصدّي للقوّات المحتلّة، ومواجهتها حتّى النصر أو الشهادة، والتحدّي من أجل استقلال البلاد، وفي الوقت الذي كانت الجبهات الأُخرى من البلاد كالمسيّب، والسدّة، وطويريج، والكوفة تمتاز بالهدوء، كانت عشائر بني حچيم تواصل القتال بلا هوادة على طول خطوط القتال، وظلّت طيلة المدّة حتّى بعد استسلام المدن الأُخرى فإنّها لم تلقِ سلاحها إلّا بشروط فرضتها على البريطانيّين، إذ توالت المعارك في جبهة السَّماوة، فسجّلت عشائر بني حچيم أفضل الملاحم في جبهة السَّماوة وهي: معارك السَّماوة، والقطار، والبواخر، التي امتازت بنوعيّة ما خسره البريطانيّون فيها.

---

(١) المس غيرترود بيل، المصدر السابق، ص٤٤٦.

(٢) محسن أبو طبيخ، مذكّرات السيّد محسن أبو طبيخ، ص١٤٥.

أ - معركة القطار:

اتّفق رؤساء العشائر على ترتيب مواقعهم الحربيّة ضمن خطّة عسكريّة محكمة، جعلوا عشائر بني حچيم الشرقيّين على امتداد الحدود الجنوبيّة للسَّماوة مع الناصريّة؛ لمقاومة القوّات البريطانيّة القادمة من الناصريّة أو البصرة عن طريق القطار، ومراقبة نهر الفرات دفعًا لخطر البواخر التي تأتي عبره، وأصدرت القيادة العسكريّة المحتلّة أوامرها إلى قوّاتها الحربيّة الموجودة في مدينة الناصريّة بالتحرّك باتّجاه السَّماوة بتاريخ (١٦ شوّال ١٣٣٧هـ الموافق ٣ تمّوز سنة ١٩٢٠)، وأطلقت قطارًا مدرّعًا يحمل المؤن كان ضمن حدود البصرة، وقوّة حربيّة كانت مستقرّة في الناصريّة، وقوّة من الدرك المحلّيّ لحماية القطار، وبينما القطار المدرّع يواصل السير نحو السَّماوة خرج عن السكّة على مسافة ثمانية أميال في شمال محطّة الخضر، ضمن حدود عشيرة آل عبس، فتأخّر وصوله إلى يوم (٢١ شوّال ١٣٣٧ الموافق ٨ تمّوز سنة ١٩٢٠)، وفي الوقت نفسه خصّصت القوّات البريطانيّة قطارين مدرّعين لحماية السكّة بين الناصريّة والسَّماوة؛ خشية أن يهاجمها الثوّار أو يقلعوا قضبانها[١]، تولّى أحدهما حراسة القسم الممتدّ بين الناصريّة والخضر، وتولّى الآخر القسم الممتدّ بين الخضر والسَّماوة[٢].

بينما عشائر بني حچيم كانت منهمكة بمحاصرة الجيش البريطانيّ في السَّماوة، ومقاومة حملة الإنقاذ القادمة لفكّ الحصار عنه، وبعد أن ضيّق الثوّار الطوق على القوّات المحاصرة في السَّماوة مدّة تزيد على الشهرين، اشتبك الثوّار معها في معركة حامية خسرت فيها القوّات البريطانيّة الكثير من قوّاتها البالغ

(١) فريق المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص٤٧٥.

(٢) عبد الرزّاق الحسنيّ، الثورة العراقيّة الكبرى، ص٢٠١.

قوامها (٣٠٠) عنصر، وتدمير أربعة مراكب، اثنين منها للنقل، واثنين حربيّين، وتدمير أحد القطارات المتّجهة إلى السَّماوة، واستولى الثوّار على أعداد كبيرة من الأسلحة والمدافع التي استُخدمت في معارك أُخرى، وبعد انتهاء هذه المعركة سيطرت العشائر على محطّة القطار، وأذاع القائد العامّ في بغداد بلاغًا رسميًّا صادرًا عن الحادثة، ونشرت جريدة العراق البغداديّة في عددها (٨٢) الصادر بتاريخ (٦ أيلول ١٩٢٠) بيانًا جاء فيه: (اشتبكت الفصيلة التي في السَّماوة مرّة أُخرى مع العصاة في قتال شديد، وقد أدّى إلى خسارة قطار مدرّع)[١]، صدرت الأوامر من القيادة المركزيّة إلى القطار المدرّع الآخر بالدخول في المعركة، وعندما اقترب من ميدانها تعلّق رجال العشائر بمركباته ليفتكوا بمن فيه، ويغنموا ما كان يحمله، فألحقوا فيه أضرارًا جمّة، إذ هرب من الجيش فصيل كامل متوجّهًا نحو الناصريّة، وعند وصولهم إلى أراضي منطقة آل عبس ضمن عشيرة آل غليظ هجم عليهم أبناء العشيرة فأبادوهم، فحصل شابّ من عشيرة آل عبس فخذ آلبو جاولي على إبرة المدفع من نوع (مغلاق)، فجاء به إلى رئيسه عزارة المعجون فأكرمه بهديّة ماليّة[٢].

ب - معركة آلبواخر:

بعد أن أصبحت الحامية في السَّماوة مطوّقة ومعزولة أخذ رجال العشائر يضيّقون عليها الحصار يومًا بعد يوم، أعدت القيادة البريطانيّة في الناصريّة خمس بواخر لإمداد الحامية المحاصرة، فتوجّهت آلبواخر نحو السَّماوة[٣]، عند انطلاق الشرارة الأُولى للثورة كانت الباخرة (سيخ فلاي) راسية في

(١) عبد الرزّاق الحسنيّ، الثورة العراقيّة الكبرى، ص٢٠١.
(٢) فريق المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص٤٨٠.
(٣) عليّ الورديّ، لمحات اجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث، ج٥، ص٣٠٤.

السَّماوة، وبالمقابل كانت الحامية البريطانيّة تساعد الجيش بإطلاق النار على رجال العشائر من مدافعها ورشّاشاتها، وبقيت تهاجمهم مرّة وتدافع عن نفسها مرّة أُخرى[١].

كانت الباخرتان (كرين فلاي) و(F10) ضمن حدود الناصريّة، ثمّ صدرت الأوامر العسكريّة إليهما بالتوجّه إلى السَّماوة، فتحرّكا وعلى متنهما قوّة من الجيش وكمّيّات إضافيّة من السلاح؛ لتعزيز الحامية المحاصرة منذ الأُسبوع الأوّل من شهر آب ١٩٢٠، وعندما وصلتا محطّة الخضر توقّفتا عن السير بتاريخ ١٢ آب ١٩٢٠، وبالوقت الذي كانت العشائر تحاصر القوّة الموجودة في محطّة الخضر وصلت الباخرة القادمة من الناصريّة، التي بدأت بمساعدة القوّات المحاصرة بإطلاق النار على الثوّار، الذين انقسموا على قسمين: قسم يهاجم الباخرة، بينما القسم الآخر يحاصر القوّة الموجودة في المحطة، وبعد استسلام القوّة المحاصرة، واسقاط طائرتين كانتا تحلّقان لمساعدة القوّة على متن الباخرة، استسلمت القوّة بعدما تمّ الاستيلاء على الباخرة وما فيها من أسلحة ومدفع رشّاش واحد[٢].

وصلت أخبار معركة البواخر إلى القيادة العامّة البريطانيّة، فأوعزت باستمرار باخرتين حربيّتين أُخريين مدعومتين بأربع جنائب (دوب) مدرّعة، وعلى الرغم من المقاومة التي تعرّضتا لها من العشائر، إلّا أنّهما اجتازتا منطقة الخضر بعد إن فقدت بعض القتلى من جنودهما[٣]، وفي العاشر من شهر آب

(١) فريق المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص٤٨٧.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٨٩.
(٣) عليّ الورديّ، المصدر السابق، ص٣٠٥.

جنحت سفينة الدفاع كرين فلاي في الفرات على بعد خمسة أميال من شمال الخضر، فلم تفلح الجهود المبذولة من أجل إخراجها من ورطتها، وإنقاذ حياة الكثير من جنودها، وحينما أصبح الوقت متأخّرًا بُذلت جهود حثيثة لإنقاذ النوتية، إلّا أنّ تلك الجهود لم تؤدِّ إلى نتيجة، واضطرّ النوتية في الأخير إلى الاستسلام فقتلهم أبناء العشائر المسلّحة(١).

ونتيجة للمعارك القائمة بين القوّات البريطانيّة والعشائر عمد البريطانيّون إلى ضرب القرى بالطائرات والمدفعيّة، فأحرقت البيوت ودمّرت الخيام، وفتكت بالناس، وعمدوا في حينها إلى المكر والخداع، بعد الضربات التي تلقّوها، وخسارتهم للبواخر والجنبات المدرّعة، وذلك بإطلاق قسم من الجنائب (الدوب) المحمّلة بالمؤن في حوض النهر، التي كانت تصاحب البواخر الحربيّة المتبقّية لإشغال الأهالي بالاستيلاء عليها، حتّى تواصل بقيّة البواخر تقدّمها نحو السَّماوة، لكنّ عشائر الزريجيّة لم تنطلِ عليهم تلك الأساليب، إذ واصلوا تصويب نيران بنادقهم عبر النهر، والاشتباك مع عناصر البحريّة البريطانيّة، فسقط العشرات منهم في النهر، وتمّ إغراق أربع بواخر حربيّة على أيدي رجال العشائر، وعلى الوجه التالي(٢):

١. الباخرة الأُولى: سقطت في منطقة الهويشليّ، قرية المنيش، عشيرة آل أبو ريشة جنوب منطقة الخضر.

٢. الباخرة الثانية: المُسمّاة (كرين فلاي)، سقطت شمال محطّة الخضر، في منطقة المركال عشيرة آل عبس.

---

(١) السر أرنولد ويلس، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٢) فريق المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص٤٨٩.

٣. الجنابة الأُولى: سقطت في منطقة آل حسّان، عشيرة الجوابر، في منطقة الباب.

٤. الجنابة الثانية: سقطت في منطقة السبل ضمن حدود عشيرة البُركات.

ت - معركة السَّماوة:

تُعدّ من أبرز المعارك في السَّماوة أثناء ثورة العشرين؛ لما تميّزت به من الأعداد الكبيرة من المقاتلين الذين اشتركوا فيها، كان رجال العشائر يتّخذون من أطراف السَّماوة الشماليّة مواضع لهم، بينما عسكر جيش الاحتلال في منطقة حسيجة قرب بساتين بربوتي، (فهجم الجيش وكان عدده يقارب العشرين ألف مقاتل متّجهًا إلى السَّماوة فألتحم مع العشائر في محلّ يُسمّى (الدورة أو -السكّة-)، وكانت قوّة العشائر مكوّنة من بني حچيم (الشرقيّين) وآلبو جيّاش، وآل زيّاد والظوالم وآلبو حسان وقسم من عشيرة بني زريج، استمرّ القتال لمدّة يومين متتاليين، وسقط عدد كبير من القتلى في المعركة، استخدم الجيش الطائرات الحربيّة، والمدافع الكبيرة، فضلًا عن الألوية العسكريّة المدرّبة التي شاركت في المعركة، علاوة على إسناد باخرتين من جهة نهر الفرات[1].

بعد قتال استبسل فيه رجال العشائر في قتالهم ضدّ القوّات البريطانيّة إلّا أنّ هؤلاء استطاعوا دخول السَّماوة بعد إن اصبحت قواه منهكة، أمّا العشائر فانسحبت من أجل دراسة الموقف، وإعادة التموضع مجدّدًا، لكنّ المدينة بقيت تحت رحمة حصارهم (وبعد أن بقي الجيش في السَّماوة قام بهجوم في اليوم الثالث على عشائر -الصفران، وآل عبس والبُركات-، وكان

(١) فريق المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص٤٨٠.

هـؤلاء لوحدهـم في الزريجيّـة)[1]، اسـتمر القتـال لمـدة (١٠ سـاعات)، انسـحب جيـش الاحـتلال بعدهـا إلى الـسَّماوة، ورجـال العشـائر يتعقّبونـه على الرغـم مـن قسـاوة مـا يسـقط منهـم مـن القـتلى؛ نتيجـة اسـتخدام الجيـش للمدافـع، إلّا أنّهـم غنمـوا الكـثير مـن الأسـلحة والمعـدّات الحربيّـة[2].

مفاوضات البريطانيّين مع عشائر بني حچيم

بما أنّ ثـورة العشريـن انتهـت في العـراق كلـه ولم تنتـهِ في الـسَّماوة -ديـرة بنـي حچيـم-، إلّا أنّ المفاوضـات اسـتمرت حتّـى انتهـت على وفـق الشروط الموثّقـة تاريخيًّـا، والمتّفـق عليهـا بين بريطانيـا وقبيلـة بنـي حچيـم، إذ اتّفـق معظـم المـؤرّخين على أنّ الثـورة المسـلّحة انتهـت يـوم ٢٠ تشريـن الثـاني ١٩٢٠ على إثـر الاتّفـاق الـذي عُقـد بين بنـي حچيـم والقيـادة المركزيّـة البريطانيّـة في الـسَّماوة، إذ اشتركـت فيـه العشـائر كافّـة مـن أقصى حـدود الرميثـة شمالًا إلى أقصى حـدود الـسَّماوة جنوبًـا[3].

ونظـرًا لما أبدتـه عشـائر بنـي حچيـم مـن بسـالة وبـأس شـديدين، وثبـت ذلـك خلال الوقائـع العسـكريّة أثنـاء أحـداث الثـورة، واسـتمرارها بالمعـارك على الرغـم مـن اسـتسلام المناطـق الأُخـرى، فتركـت أحـداث الثـورة آثـارًا وخيمـة على البريطانيّين، ونتيجـة لما تمخّضـت عنـه معركـة السـوير، عـاد قائـد الجيـش البريطانيّ في الـسَّماوة كوننغهـام مـرّة ثانيـة، ليرسـل السـيّد محمّـد السـيّد خلـف الشرع؛

(١) فريق المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص٤٨١.
(٢) عبد الشهيد الياسريّ، المصدر السابق، ص٣٣٠.
(٣) فريق المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص٤٩٢.

لاستئناف المفاوضات مع عشائر بني حچيم، بحسب الشروط التي أملاها الثوّار، وطالبت فيها بالجولة الأُولى للمفاوضات، إذ طلب القائد البريطانيّ حضور رؤساء بني حچيم في الباخرة؛ لإقرار الهدنة والتوقيع على الاتّفاقية بشأنها، لكنّ الرؤساء رفضوا الحضور عند القائد والاجتماع به في الباخرة؛ خشية أن يغدر بهم، إذ أن حادثة الهجوم الذي قام فيه الجيش ضدّهم، وهم مشغولون بالمفاوضات في الجولة الأُولى جعلتهم لا يؤمنون له[1].

أخيرًا حضر رؤساء بني حچيم إلى الباخرة الراسية في نهر السوير شمال السَّماوة، وكان الوفد مكونًا من أربعة عشر شخصًا، يمثّلون عشائر بني حچيم، سبع شخصيّات تمثّل عشائر السَّماوة، وأربعة منهم يمثّلون عشائر الزريجيّة، وهم: (عزارة المعجون الحمّادي رئيس عشائر بني حچيم، خشّان الجازع عن البُركات[2]، وعبد المونس عن آل عبس، وسدخان آلبو دجة عن آلبو جراد فرقة من عشيرة آلبو جيّاش[3].

اجتمع الرؤساء بالقائد كوننغهام، فألقى فيهم خطابًا باللغة البريطانيّة تُرجم إلى اللغة العربيّة، تضمّن شرحًا لما لاقاه الجيش البريطانيّ من رجال عشائر بني حچيم من متاعب وخسائر، ومع هذا والرؤساء يطالبون

(١) عبد الشهيد الياسريّ، المصدر السابق، ص٣٣٠.

(٢) خشّان الجازع: هو خشّان بن جازع بن حسين، وُلد في قرية البيضة سنة (١٣٠٨هـ، ١٨٩٠م)، شارك في مؤتمر كربلاء السرّيّ سنة (١٩٢٠)، عندما تولّى شؤون العشيرة في حياة والده الذي تُوفّي سنة (١٩٢٦)، أحد قادة ثورة العشرين في السماوة، والمتحدّث الأبرز في المفاوضات، التي انتهت بالاتّفاق بين العشائر وقوّات الاحتلال، تُوفّي سنة (١٩٣٦). انظر: حسين آل نايف، المصدر السابق، ص٤٤.

(٣) فريق المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص٤٩٢.

بالاستقلال وبالحكومة الوطنيّة، فأجابه أحد الموفدين المفاوضين وهو (خشّان) رئيس عشيرة البُركات، قائلًا: (إنّنا حاربنا نريد الاستقلال، وهذا ما حملنا على الحرب مع الإنكليز، وتكلّم آخرون بمثل ما قال رئيس البُركات)[١]، وبعد هذا تمّ إقرار الصلح بين عشائر بني حچيم والبريطانيّين، ووقّع الطرفان على الشروط التالية[٢]:

١. إنّ تكون للعراق حكومة عربيّة مستقلّة.

٢. ألّا يُطالب عرب قبيلة بني حچيم بكلّ شيء خسرته الحكومة.

٣. ألّا تدفع عرب القبائل المذكورة شيئا من الضرائب الأميريّة لسنة ١٩٢٠.

٤. أن يأخذوا بعهدتهم المحافظة على سكك الحديد في منطقتهم.

٥. أن يتعهّدوا بتوطين الأمن وحماية السلم في جميع أراضيهم.

٦. أن يسلّموا إلى الحكومة (٢٤٠٠) بندقية.

كان ذلك بتاريخ (١٧ ربيع الأوّل سنة ١٣٣٩، الموافق ٢٧ تشرين الثاني س(ن)ة ١٩٢٠)، إلّا أنّ عشائر بني حچيم لم تدفع أيّ بندقيّة ممّا جاء بالفقرة السادسة من بنود الاتّفاق[٣]، وهكذا انتهت صفحات ثورة العشرين بتوقيع بني حچيم صلحًا مع الإدارة البريطانيّة، وبهم بدأت وخُتمت ثورة العشرين[٤].

---

(١) عبد الشهيد الياسريّ، المصدر السابق، ص٣٣١.

(٢) عبد الرزّاق الحسنيّ، المصدر السابق، ص٢٠٢.

(٣) عبد الشهيد الياسريّ، المصدر السابق، ص٣٣١.

(٤) فريق المزهر آل فرعون، المصدر السابق، ص٤٩٥.

المبحث الثالث

الزريجيّة في العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨م)

انتفاضة الزريجيّة سنة ١٩٢٣

إنّ رفض عشائر الزريجيّة دفع ما يترتّب عليها من ضرائب ومستحقّات للحكومة، وامتناع أبنائها من المشاركة في تطبيق نظام التجنيد الإجباريّ كان سببًا أساسيًّا للجوء القوّات الجوّيّة الملكيّة البريطانيّة إلى استخدام الطيران الحربيّ؛ من أجل فرض إرادة الحكومة على المدن والعشائر الممتنعة أو المتمرّدة على سياستها، لاسيّما منطقة السَّماوة التي وقعت فيها أحداث؛ نتيجة تعرّض سكّة الحديد الممتدّة بين بغداد والبصرة لمسافة خمسة عشر ميلًا عبر أراضي بني حچيم، التي لم تستطع الحكومة اتّخاذ أيّ إجراءات بحقّ تلك المنطقة - الزريجيّة - تحديدًا، وبالوقت نفسه لم تتقبّل الإدارة المحلّية هذه الأوضاع الخارجة عن سيطرتها؛ لذلك تراجعت عن التدخّل في شؤونها، وعن جباية الضرائب فيها؛ لكونها منطقة واسعة جدًّا، ولا يمكن السيطرة عليها إلّا من الجوّ، بالوقت نفسه لا توجد خرائط تبين القرى التي يستوطنها السكّان[١].

لذلك ذكر غلوب باشا (John Bagot Glubb) في مذكّراته: (ما إن بلغت السَّماوة ممتطيًا صهوة جوادي، حتّى انبأني القائمّقام بأنّه يستحيل على ممثل الحكومة أن يزور العشائر التي كانت في ثورة، واعتمادًا على شهامة العرب

(١) غلوب باشا، مذكّرات غلوب باشا، ص١٠٤.

طرح عباءة عربيّة على بدلتي العسكريّة، ركبت مع اثنين من الأعراب إلى قرية شيخ عشيرة البُركات، ترجّلنا عن خيولنا خارج المضيف، ثمّ دخلنا إليه وألقينا التحيّة، فرد الحاضرون في المضيف على تحيّتنا، وبذلك فهمنا بأنّنا كنّا في أمان، ولذلك نزعت عباءتي العربيّة، ولقد دُهش أفراد العشائر حين شاهدوا ضابطًا بريطانيًا ببزّته العسكريّة،... لقد أدّى ذلك الوضع إلى قيام علاقات وديّة، حيث سُمح لي بأن أزور كلّ مضارب وقرى عشيرتي البُركات والصفران، وبالوقت ذاته أكملت رسم الخارطة التي سوف تساعد القوّة الجويّة البريطانيّة على قصف تلك العشيرتين)[1]، إذ باتت القوّة الجويّة تمثّل ذراع قوّة الحكومة المشكّلة حديثًا، وسلاحها البديل عن القوّة التقليديّة للسيطرة على انتفاضة العشائر (عن طريق قصف العشائر التي كانت خارجة في حالة انتفاضة على الحكومة، أو أولئك الذين رفضوا دفع الضرائب، وأدّى هذا الاعتماد على القوّة الجويّة)[2]، لذا استُخدمت غارات الطيران الجوّيّ لإجبار المناهضين للسياسات الحكوميّة من رجال العشائر، ولضمان استجابتهم للتوجيهات الصادرة من بغداد، وإخضاعهم لإرادتها[3].

إنّ معارضة عشائر الزريجيّة للتجنيد الإلزاميّ والخلافات التي كانت تحدث بسبب تطبيق التجنيد تمثّل إقرارًا بأنّ الدولة العراقيّة لم تكن قادرة بما فيه الكفاية لإخضاع العشائر لإرادتها، وهذا ما جعل البريطانيّين متخوّفين من تكوين رأي عشائريّ واسع يرفض القرارات الملكيّة، الأمر الذي يمكن أن يتسبّب بالعودة

(١) غلوب باشا، مذكّرات غلوب باشا، ص١٠٤.
(٢) توبي دوج، اختراع العراق، ص٢١٩.
(٣) غلوب باشا، المصدر السابق، ص١٠٦.

إلى الظروف والأسباب الأُولى لثورة العشرين، لذا (كان النشر الواسع النطاق الأوّل للقوّة الجوّيّة ضدّ قطاعي البُركات barkat والصفران sufran من اتّحاد بني حچيم في السَّماوة على الفرات)[1]، وإنّ القصف المبكّر لهاتين العشريتين ساعد البريطانيّين على إدراك حقيقة لا مناص منها، تتمثّل بأنّ تكثيف القصف يجذب الانتباه على الترابط بين رؤية الدولة الفتيّة والتقنيّة الحديثة.

كانت المنطقة تتميز بعدم الاستقرار المجتمعيّ في اللواء بالنسبة للبريطانيّين؛ لذلك قامت بريطانيا بالسعي إلى انحلال القاعدة العشائريّة وإضعاف ارتباطها الداخليّ؛ نتيجة التدخّل في شؤونها الداخليّة، ومحاولة زرع الفتن بين أبنائها، وتطبيق سياسة (فرّق تسد)، لاسيّما في إيجاد شخصيّات جديدة تُعيّن بصفة (السركال) بدعم حكوميّ، ومنح بعض الشخصيّات المتنفّذة دورًا تمثيليًّا في مجلس النوّاب، لاحظ الضابط البريطانيّ (غلوب) الخلافات الواقعة بين العشائر، ممّا أدّى إلى انتفاع الشيوخ الصغار (السراكيل)، وكان هؤلاء الأشخاص يعيشون حالة من الفوضى الحكوميّة، وتجدهم مسلّحين دائمًا، ومتمركزين في أكثر من أربعة وأربعين حصنًا ضمن أربعين ميلًا مربّعًا، وقد أقاموا سدودًا غير مجازة على الأنهر الفرعيّة، لغرض منع المياه من الوصول إلى الفلّاحين التي تقع أراضيهم خلف السدود التي أقاموها، وانشغلوا أيضًا في الصراعات المستمرة[2].

فكانت السَّماوة المنطقة الأنسب تمامًا لاستعراض القوّة الجوّيّة الملكيّة، بعدما أخفقت القوّات البريطانيّة والعراقيّة في دخول منطقة الزريجيّة برًّا، والسبب في حالة عدم الاستقرار فيها، الأمر الذي يفسّر بعدم خضوع تلك العشائر

(١) توبي دوج، المصدر السابق، ص٢٤٨.

(٢) غلوب باشا، المصدر السابق، ص١٠٤.

للإرادة الحكوميّة؛ بسبب طبيعتها الجغرافيّة الوعرة التي كانت تجتازها قنوات الريّ -جداول ماء- الكثيرة التي تجعل من مرور القطعات الحربيّة والسيّارات وعربات الحمل العسكريّة أمرًا مستحيلًا، فضلًا عن أنّ عدد القوّات المطلوبة للسيطرة عليها لا يتناسب والنتائج المتوقّعة مع ردّ فعل العشائر، ما يجعل أبناء العشائر قادرين على التمكّن من القضاء على القوّات المهاجمة.

وفي تشرين الأوّل سنة ١٩٢٣ استطاع (غلوب) من رسم خريطة للمنطقة، وتعزيز المعرفة المكانيّة على النحو الذي يمكّن السلاح الجوّيّ من إصابة مواقع شيوخ العشائر، وتثبيت النقاط المهمّة منها ومن فيه الكفاية للسماح بقصفه، وتحديد القرى العائدة للرؤساء الذين كانوا يتمتعون بنفوذ وسط عشائرهم، وبحسب الترتيب على النفوذ، وحجم الرئيس العامّ لكلّ عشيرة، أصدرت القوّة الملكيّة الجوّيّة إنذارًا عامًّا للشيوخ البارزين بأن يقوموا بتسليم أنفسهم للحكومة في السَّماوة خلال أربع وعشرين ساعة، وعليهم إيداع كفالة ماليّة، وبشروط أهمّها الالتزام بتعهّداتهم مستقبلًا، وضمان سلامة موظّفي الحكومة الداخلين إلى المنطقة، ودفع ما عليهم من الضرائب (الكودة) المتأخّرة[1].

كان المقرّر أن يقع عبء تلك الشروط على كاهل الشيوخ الذين حدّدهم (غلوب)؛ لكونهم مسؤولين عن طاعة عشائرهم لتلك الشروط، (وقبل البدء بالقصف وصل خشّان الجازع الرئيس الاسميّ للبركات، وعزارة المعجون الرئيس الاسميّ للصفران إلى مركز القضاء، وأبلغا خشّان وعزارة بواجباتهم، وأعيدا إلى قبيلتيهما مع موظّف الحكومة لجمع الكفالة، وقد أصاب المفتّش الإداريّ خيبة أمل؛ لأنّ عزارة عاد في اليوم الثاني -معتذرًا-؛

(١) غلوب باشا، المصدر السابق، ص١٠٥.

لأنّه رفض أن يقبل المسؤوليّة عن قطاعه من العشيرة بعدم تمكين عشيرته، أظهر خشّان الجازع الاستجابة نفسها في اليوم التالي)[1]، وكذلك لأنّهما حاولا التهرّب من دفع المبالغ، حتّى بدأت القوّة الجوّيّة بضرب مناطقهما لاحقًا بشدّة لمدّة يومين كاملين.

لقد جعلت الأسباب السياسيّة والتقنيّة من منطقة الزريجيّة الخيار المثاليّ لدخول السلاح الجوّيّ في حلّ النزاعات، وذلك في نهاية تشرين الثاني سنة ١٩٢٣، إذ باتت هذه المنطقة في تصوّر الجميع بأنّها الصورة المصغّرة لكلّ المشاكل التي كانت تواجه الدولة الجديدة في تأسيسها لسلطتها، وكان استخفاف عشيرتي البُركات والصفران الدائم بالحكومة يتمثّل بالأُمور التالية[2]:

١. رفض دفع غرامات البنادق المفروضة عليهم على وفق اتّفاق الصلح عقب ثورة العشرين.
٢. اختطاف بعض المسؤولين وضربهم، ومهاجمة القوّات المحلّيّة وإبعادها عن المنطقة.
٣. التهديد للاتّصالات عبر خطّ سكّة الحديد بغداد-البصرة.
٤. محاولاتهم المستمرة بإغارتهم على الطرق الرئيسة والبلدات في المنطقة.

إنّ شدّة القصف أدخلت الخوف في رجال البُركات والصفران؛ لما تعرّضت له قراهم من شدّة القصف التدميريّ، الأمر الذي فاجأ القرويّين الذين تركوا منازلهم خلال النهار؛ هربًا من القصف، حتّى لحقهم الدمار مرّة أُخرى أثناء ساعات الليل، التي تحوّلت إلى نهار؛ نتيجة الضربات الجوّيّة، الذي تجدّد في

(١) توبي دوج، المصدر السابق، ص٢٥٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٥٢.

الليلة الأُخرى على أولئك العائدين إلى منازلهم بعد الابتعاد عنها أثناء غارات النهار، (كانت خسائر هذه القرى شديدة، فقد قدّر ملازم الجوّ (بوين)، الذي أُرسل إلى المنطقة لتقدير الضرر أنّ الخسائر على وجه التقريب مقتل (١٠٠) رجل وامرأة وطفل، وتدمير ستّ قرى مع ستّة خيول، و٧١ بقرة، و٥٥٠ رأسًا من الأغنام)[١]، بعث بعض الشيوخ على امتداد المناطق المتاخمة للقرى التي تعرّضت للتدمير بتقارير إلى مسؤولي الحكومة المحلّيّة في السَّماوة باليوم التالي، على الرغم من أنّ أولئك الشيوخ لم يُطلب منهم ذلك، ما ولّد شعورًا مجتمعيًّا بأنّ الآثار المعنويّة لتلك العمليّة في السَّماوة ستستمر لمدّة طويلة، وتكوّنت فكرة مبالغ فيها لدى العشائر من قدرات الطيران الحربيّ، وبعد ذلك وُضعت شروط جديدة لنهاية القصف الجوّيّ، التي فرضت مع مهامّ جديدة على الشيوخ والسراكيل، الذين اجتمعوا في مقرّ الحكومة المحلّيّة في السَّماوة بحضور علي جودت وزير الداخلية، تتألّف من ثلاثة بنود[٢]:

١. كلّ قطاع من العشيرة يدفع غرامة (٣٠٠) بندقيّة.
٢. تُهدّم الحصون المشيّدة في كلّ قطاع.
٣. تُدفع ضرائب سنة متأخّرة على الفور.

بعدما وُضعت الشروط أمام شيوخ عشيرة الصفران وافقوا على تدمير الحصون ودفع الضرائب، غير أن دفع (٣٠٠) بندقيّة في مدّة عشرة أيّام بات أمرًا مستحيلًا، ولم يوافق الشيوخ على تلبية هذا المطلب إلّا بعد التشاور والتهديد على

(١) توبي دوج، المصدر السابق، ص٢٥٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٥٦.

استئناف القصف مجدّدًا، وبعد أن جمع الشيخان (ثمان وثلاثين) بندقية فقط لكلّ منهما، ورفض أبناء تلك العشائر تعليمات الحكومة، لذا تجدّد القصف ليومين آخرين، وأثناء ذلك اعتُرف بـ(عزارة وخشّان) رئيسين لعشيرتيهما، وأُعفيت عشائرهما من القصف في محاولة للرفع من شأنهما، وتعزيز مركزهما داخل عشرتيهما، وبعد اليومين الآخرين من القصف الواسع على البُركات والصفران كانت النتائج غير متوقّعة، فبدلًا من تسليم كلا العشيرتين (٦٠٠) بندقيّة وولاء غير مشروط للحكومة[١]، (فقد تشتّت السكّان في تلك العشائر، وغادروا قراهم وأراضيهم، وانتقلوا إلى خارج المنطقة مجبرين تحت وطأة الدمار الذي لحق بهم، واختاروا الإقامة وسط عشائر أُخرى لا يستهدفها القصف كونها آمنة، وقد ناقشت القيادة العسكريّة ملاحقة أولئك المشرّدين، إلّا أنّ الأمر رُفض؛ لأنّه قد تحدث مذبحة أُخرى، لذا كان الناس يفضّلون أن يهاجروا من قراهم على أن يدفعوا بنادقهم غرامة لعدم طاعتهم لتعليمات الحكومة)[٢].

حركة السَّماوة أو (انتفاضة (أبو مزيهر)) سنة ١٩٣٧م

كانت مشكلة الأراضي في لواء الديوانيّة بخاصّة قضاء السَّماوة من المشكلات التي استعصى حلّها؛ لأنّ التصرّف بهذه الأراضي لا يستند إلى قوانين ثابتة، أو سنن واضحة، وأنّ السلطة تنتزع الأرض من حوزة شيخ معيّن لتمنحها إلى شيخ آخر؛ من أجل التفريق بينهما، أو تقريب أحدهما وإبعاد الآخر عنها لمصلحتها، فضلًا عن إجراءات أخرى غير مقبولة لدى العشائر ضمن السياسة الطائفيّة التي مارستها حكومة ياسين الهاشميّ،

(١) توبي دوج، المصدر السابق، ص٢٥٧.

(٢) غلوب باشا، المصدر السابق، ص١٠٥.

ومنها: فرض التجنيد الإجباريّ، ومنع المآتم الحسينيّة، وتوحيد الأزياء العراقيّة. كانت هذه الأسباب التي أدّت لاندلاع الحركات والانتفاضات العشائريّة في الفرات الأوسط وجنوب البلاد[١]، وعلى إثر ذلك انتفضت عشائر الزريجيّة، التي تُسمّى محلّيًّا (انتفاضة (أبو مزيهر))، بقيادة ناهي حمّادي آل مذكور المُكّنى أبو مزيهر، أحد رؤساء عشيرة الصفران[٢].

نتيجة لتلك الأحداث المتواصلة في الفرات الأوسط استقالت الحكومة بعد انقلاب بكر صدقي بتاريخ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٦)، وتشكيل حكومة حكمت سليمان[٣]، تجاه ذلك كان الموقف السياسيّ في السَّماوة منقسمًا بين المعارضة والموالاة لحكومة الانقلاب، والواضح أنّ موقف عزارة المعجون (رئيس عشائر بني حچيم في الزريجيّة) هو الوقوف بجانب الملك غازي ضدّ الانقلابيّين، بدأت بذلك بوادر المصالحة نحو العشائر، التي عانت من الانتقام العسكريّ على يد حكومة ياسين الهاشميّ، بعدها أُقرّ العفو عن عدد كبير من الذين صدرت بحقّهم أحكام عرفيّة[٤].

لم تكن الأوضاع طبيعيّة في السَّماوة، وفي خطوة للاطّلاع على مواقف رؤساء العشائر تجاه حكومة الانقلاب، وصل رئيس الوزراء حكمت سليمان ورئيس أركان الجيش بكر صدقي إلى لواء الديوانيّة بتاريخ (١٠ شباط ١٩٣٧)، وبحضور (٣٢) من رؤساء عشائر السَّماوة، واستمعوا إلى الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء بتاريخ ١٣ شباط في النادي العسكريّ، الذي أخذ يفكّر بطريقة

(١) عبد الرّزاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات العراقيّة، ج٤، ص١٦٦.
(٢) حسين سعود آل نايف، المصدر السابق، ص١٥٩.
(٣) عبد الرّزاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات العراقيّة، ج٤، المصدر السابق، ج٤، ص٢٢٠.
(٤) المصدر نفسه، ص٣١٧.

يستطيع من خلالها ضمان عدم حصول حركات عشائريّة مسلّحة في السَّماوة، بدأ بتوزيع الأموال والهدايا على رؤساء العشائر والسراكيل والفقراء والمؤسّسات الخيريّة، ظنًّا منه بأنّ هذا الأمر سيؤدّي إلى الهدوء والسكينة، وأشار إلى أنّ الحكومة ستقوم بحملة من الإصلاحات، داعيًا رؤساء العشائر إلى التعاون الجادّ مع الحكومة الجديدة(١)، وفي اليوم التالي سافر إلى السَّماوة وألقى خطابًا آخر فيها لا يختلف عن خطابه الأوّل، وبعد أن وُزعت الأموال على العشائر في لواء الديوانيّة، التي عدت ذلك ناتجًا عن ضعف الحكومة، وعدم مقدرتها في ضمان الهدوء، فقد استخدمت الأموال التي وزّعت لشراء الأسلحة، ووصل الأمر بالعشائر إلى أن يدخلوا إلى مركز قضاء السَّماوة بأسلحتهم، متحدّين بذلك سلطة الحكومة في السَّماوة(٢).

بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٣٧ صدرت إرادة ملكّية بغية الشروع بإجراء انتخابات جديدة، وزّعت أسماء النوّاب الجدد على المتصرّفين والقائمّقاميّة في لواء الديوانيّة، وتزامن ذلك مع حلول ذكرى عيد الغدير (التجمّع السنويّ لدى الشيعة في العراق)، كان غالبيّة رؤساء العشائر قد اطّلعوا على نتائج الانتخابات، فعقدوا حلفًا فيما بينهم في النجف، وأخذوا يجاهرون بالتظلّم من النتائج، وكانت وزارة ياسين الهاشميّ قرّرت -فيما سبق - إقامة بعض المخافر للسيطرة على تحرّكات العشائر في السَّماوة، منها (مخفر الزريجيّة)؛ للإشراف على عشيرتي الصفران والبُركات(٣)؛ من أجل تعزيز الأمن والمحافظة على هيبة الحكومة، فكانت نتائج الانتخابات غير مرغوب بها، إذ واجهت

(١) محسن أبو طبيخ، المبادئ والرجال، ص٢٦٣.

(٢) حمود الساعديّ، بحوث عن تاريخ العراق وعشائره، المصدر السابق، ص٣٧.

(٣) عبد الرزّاق الحسنيّ، المصدر السابق، ج٤، ص٣١١.

الحكومـة الإجـراءات الآتيـة[١]:

١. باتت نتائج الانتخابات فرصة للعشائر لمقاومة إنشاء تلك المخافر.
٢. اضطُرّت لجان جمع الكودة (جباية الضرائب) إلى التوقّف عن إعمالها.
٣. امتنع عزارة المعجون من مقابلة رجال السراي الحكوميّ.
٤. عقـد رؤسـاء بنـي حچيـم اجتماعًـا لمناقشـة قضيّـة إنشـاء المخافـر، مبرّريـن أنّ إنشاءها سابق لأوانه، وفيه تشجيع للمتمرّدين بحسب قولهم، واعتراف من الحكومة بقوّتهم.

سرعـان مـا تشـنّجت العلاقـات بين رؤسـاء العشـائر والحكومـة، وتطـوّرت الأحـداث إلى قطـع الطـرق الرئيسـة، ومُنـع العـمّال مـن إنشـاء المخافـر، وسـيطرت العشـائر على الحيـاة العامّـة إلّا في مخافـر الشرطـة، كانـت مشـكلة التجنيـد الإلزاميّ أو (الإجباريّ) على رأس المعوّقـات، فـكلّما سـعت الحكومـة لاسـتدعاء المكلّـفين للخدمـة الإلزاميّـة مـن أبنـاء العشـائر، يقاطعهـا أولياؤهـم ويبتعـدون حتّـى عـن زيـارة مراكـز المـدن والقصبـات، ثـمّ بـدأ التصعيـد، إذ أصبحـت العشـائر تعـارض التجنيـد (الإجباريّ) علنًـا، وكانـت إحـدى أهازيجهـم (لـو راد إجبـاري يتفضّـل). أي: تعـبيرًا عـن مقاومتهـم (التجنيـد الإجبـاريّ) بقـوّة الـسلاح، فأصـدر رئيـس الـوزراء أوامـره العسـكريّة بضرورة إخضـاع القـرى والعشـائر لسـلطة الحكومـة، وسـوق المكلّـفين بالقـوّة، مـا أدّى إلى خلـق فجـوة بين القـوّات الحكوميّـة ورؤسـاء العشـائر[٢]، وفي الوقـت نفسـه ألقـى الملـك غـازي خطابًـا بتاريـخ ٢٧ شـباط ١٩٣٧

(١) عبد الرزّاق الحسنيّ، المصدر السابق، ج٤، ص٣١١.
(٢) المصدر نفسه، ص٣١٦.

تحدّث فيه عن نيّة الحكومة توزيع الأراضي على المزارعين الفعليّين، تزامن مع ذلك، شروع الحكومة بإرسال قوّات من الشرطة والجيش إلى السَّماوة؛ لاتّخاذ إجراءات احترازيّة للحيلولة من دون اندلاع أيّ حركة مسلّحة فيها، وتمّ توجيه متصرّف لواء الديوانيّة ماجد مصطفى، وقائمّقام السَّماوة رشيد الصوفيّ بالطلب إلى العشائر بتقديم أبنائها للخدمة الإجباريّة، وتسليم أسلحتهم الشخصيّة، ودفع الضرائب المتراكمة عليهم[1].

وبناءً على ما وقع من أحداث في منطقة الزريجيّة، قرّرت الحكومة في (الأوّل من نيسان سنة ١٩٣٧) القبض على رؤساء بني حچيم كافّة، وإبعادهم إلى لواء الديوانيّة؛ لذا أرسلت القوّات اللازمة لذلك، كانت خطّة الصوفيّ جمع رؤساء العشائر بمركز السَّماوة في دار الحكومة بذريعة النظر في مدى ما أصابهم من أضرار، وتعويض المتضرّرين بالأموال، لكنّ الغرض كان ألقاء القبض عليهم، ونتيجة لتلك المواقف حُدّد (يوم الخامس من آذار ١٩٣٧) موعدًا لتنفيذ الخطّة المتضمّنة إلقاء القبض على الرؤساء دفعة واحدة مستغلّين تواجدهم بمركز القضاء، لكنّ الحكومة لم تنفّذ قرارها في المرّة الأولى[2].

حلّق سرب من الطائرات تحمل قاذفات القنابل فوق قضاء السَّماوة، وقرّرت إرسال القوّات الاحتياطيّة اللازمة استعدادًا للطوارئ، فيما لو أراد أبناء العشائر أن يهاجموا مراكز الحكومة، والقيام بحركة مسلّحة في السَّماوة، وفي يوم السابع من آذار ١٩٣٧ دعا رشيد الصوفيّ قائمّقام السَّماوة الرؤساء والسراكيل إلى مكتبه، أثناء ذلك خرج إلى فناء السراي وأطلق عيارًا ناريًّا من

(١) عبد الرزّاق الحسنيّ، المصدر السابق، ج٤، ص٣١٧.
(٢) محسن أبو طبيخ، المصدر السابق، ص٢٦١.

مسدّسه في الفضاء، إيذانًا بتنفيذ العمليّة، بدأ أفراد الشرطة بإطلاق النار من بنادقهم، إذ أصبحت هناك مواجهة مع رؤساء العشائر داخل السراي، فقد قُتل وجُرح عدد منهم، وتمّ القبض على عدد من المطلوبين، ومنهم من تمكّن من الهروب[1]، كان السيّد عرب آلبو محمود (أحد وجهاء مدينة السَّماوة والمتّهم بالتحريض ضدّ الحكومة) من الذين تمّ اعتقالهم، ثمّ قُتل بالتوقيف، وأتوا بجثمانه إلى المعتقلين، ورموه على الجدار[2]، وعلى أثر الأحداث الدامية في السراي وقعت المعارك الآتية:

١- **معركة (أبو سبيع)**: لم تكتف الحكومة بإجراءاتها ضدّ رؤساء العشائر، إنّما فرضت السلطة في السَّماوة وكانت بالمرصاد لمن يقوم بالإساءة إليها، وإنها أعدمت هؤلاء الرؤساء، فعلى من بقي في القضاء أن يحافظ على السكينة، وينصرف إلى أعماله، لهذا تمرّدت عشيرة آلبو جراد فرقة من آلبو جيّاش بتاريخ (١١ حزيران ١٩٣٧م)[3]، فأرسلت الحكومة قوّات عسكريّة للقضاء على تحرّكها، استنجدت العشيرة بباقي العشائر ضمن حلف عشائر بن حجيم الشرقيّين، فكانت المعارك بين الطرفين غير متكافئة في منطقة (أبو سبيع)، فهاجمت الطائرات منطقة الزريجيّة في السَّماوة، وقتلت العديد من النساء والأطفال، واستمرّت عمليّات قصف القرى والتجمّعات السكنيّة لمدّة شهر تقريبًا، وعند نقل الجثامين إلى النجف حدثت مظاهرات كبيرة هناك، وتصادم مع الشرطة[4].

---

(١) عبد الرزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات العراقيّة، ج٤، المصدر السابق، ج٤، ص٣١٢.

(٢) خلدون ساطع الحصريّ، مذكّرات طه الهاشميّ، ص٢٢٤.

(٣) عبد الرزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ج٤، ص٣١٥.

(٤) محسن أبو طبيخ، المصدر السابق، ص٢٦٢.

وعلى إثر تلك الأوضاع ذهب عدد من وجهاء السَّماوة لمقابلة القائمّقام الصوفيّ، وأبلغوه على ضرورة إخراج من احتُجز في السراي من رؤساء العشائر، ولكنّ الصوفيّ قام بإرسال المحتجزين، وتكبيلهم بالحديد، ونقلهم بإحدى عربات الحمل في القطار باتّجاه بغداد، ومنع اعطائهم الماء بعد أن مرّ القطار في متصرّفيّة اللواء، التي حالت من دون تخليصهم، وبعد وفاة أحد المحتجزين بسبب الحرّ، ونتيجة تهديد العشائر، أمر المتصرّف ماجد مصطفى بفكّ قيودهم، وانتزاع الحديد من أيديهم وأرجلهم، واعتذر لما جرى معهم، تاركًا إيّاهم لمواصلة سيرهم إلى بغداد، وعند وصولهم لها سُفِّروا إلى شمال العراق، وكان من ضمن المنفيّين من عشائر الزريجيّة كلّ من: عزارة المعجون، وناهي الحمّادي آل مذكور وابنه مزيهر، ورحيم الحاجّ صفر رئيس الجوابر[1]، إذ كان سجن الحويجة معتقلًا لرؤساء عشائر السَّماوة، وأبلغوا بقرار من الحكومة بأنّ يسلم كلّ واحد منهم مبلغًا يتراوح بين الألف والخمسة آلاف دينار كفالةً عن حسن السلوك، أمّا في حال رفضهم لذلك فستصدر أحكام عليهم بالحبس لمدّة ثلاث سنوات[2]، وفعلًا احتُجزوا سبعة أشهر، ثمّ أُطلق سراحهم[3].

٢- **معركة ناصر العريس**: قرّر مجلس الوزراء إرسال قوّة لضرب عشائر الزريجيّة والتنكيل بها، فثارت العشائر مرّة أُخرى بتاريخ (١٨ حزيران ١٩٣٧)، بعدما تعرّضت قراهم إلى غارات جوّيّة وقصف كثيف، قُتل فيها الأطفال والنساء، وهُدمت المنازل على ساكنيها، وأُتلفت المحاصيل

(١) ودايّ العطيّة، المصدر السابق، ص٢٣١.

(٢) عبد الرزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات العراقيّة، ج٤، المصدر السابق، ص٣١٦.

(٣) ودّاي العطيّة، المصدر السابق، ص٢٣٢.

الزراعيّة، وتمكّنت العشائر من إسقاط طائرة تابعة للقوّة الجوّيّة الملكيّة، وقُتل اثنان من ضبّاط الجيش، وجنديّ آخر، ثمّ أُرسلت حملات عسكريّة مجهّزة بأحدث الأسلحة والعتاد، فطوّقت عشائر الزريجيّة[1].

وبتاريخ (١١ حزيران ١٩٣٧)، ردّت العشائر على تلك الإجراءات ردًّا سريعًا وقويًّا، فحدثت مواجهات مع القوّة التي أرسلتها الحكومة لإخماد الثورة، واستطاعت أن تقهر قوّات الجيش المتقدّم باتّجاهها، بعد أن ألحقت به هزيمة عقب سبعة أيّام من القتال، فيما جاء تأكيد قيادة القوّة الجوّيّة آنذاك بالآتي: (واصلت القوّة الجوّيّة العراقيّة في سنة ١٩٣٧ بتقديم الدعم والإسناد الجوّيّ لإخماد حركات العشائر في لواء الديوانيّة، فقد اشتركت القوّة الجوّيّة بسرب من القاذفات لمساندة القوّات الأمنيّة (الشرطة) للقبض على رؤساء العشائر المعارضة لها في السَّماوة للتجنيد الإجباريّ، وذلك (يوم ٥ نيسان ١٩٣٧))[2]، ليفنّد ادّعاءات الحكومة الرامية إلى قلب الحقائق وتزييفها، فيما أصدرت الحكومة في بغداد بلاغًا (يوم ١٣ حزيران ١٩٣٧)، ذكرت فيه: (نذيع بمزيد من الأسف أنّه بينما كانت إحدى طائرات القوّة الجوّيّة الملكيّة العراقيّة، قائمة بالاستطلاع فوق منطقة الزريجيّة، التي تقرّر إنشاء مخفر فيها ضمن قضاء السَّماوة، إذ التهبت الطائرة في الجوّ، فسقطت واستشهد الضابط والجنديّ اللذان كانا فيها وهما الملازم الأوّل الطيّار أنور مصطفى، والجنديّ الراصد إبراهيم محمّد، وقد أسرع رتل من السيّارات المسلّحة للشرطة للإتيان بجثمانهما، وفي الطريق أصابت طلقة ناريّة رئيس

(١) عبد الرزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، المصدر السابق، ص٣١٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٣١٦.

الركن نعمان ثابت فتُوفيّ على إثرها)[1]، فيما يبدو أنّ غرض السلطة من هذا البلاغ أنّها لا تريد به أن تعترف بما قامت به قوّاتها من الطيران الحربيّ من مواجهة انتفاضة عشائر الزريجيّة ضدّها، ويبدو أنّ سقوط الطائرة كان بعد محاولة طاقمها ضرب (مرقد السيّد ناصر العريس)، الذي لجأ إليه الأهالي؛ للاحتماء فيه من نيران الطائرات العسكريّة.

فيما أشارت وكالة إنباء الشرق العربيّ في خبرها المنشور بجريدة النهار اللبنانيّة الصادرة في (٣ تمّوز ١٩٣٧) بالعدد (١١٤٧) بالتالي: (هاجمت طائرات الجيش العراقيّ منطقة السَّماوة، وألقت قنابلها على بعض القبائل، فأضرمت النار في بعض الخيام، وقتلت كثيرًا من النساء والأطفال)[2]، استقال على إثر ذلك أربعة وزراء، ومنهم وزير العدلية صالح جبر، ووزير الماليّة محمّد جعفر أبو التمّن[3].

(١) نقلًا عن: جريدة البلاد، (بلاغ صادر عن حكومة العراق)، العدد ٨٩٣، بتاريخ ١٤/ حزيران/ ١٩٣٧، بغداد العراق. نقلًا عن: عبد الرزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات العراقيّة، ج٤، المصدر السابق، ص٣١٦.

(٢) نقلًا عن: عبد الرزّاق الحسنيّ، تاريخ الوزارات العراقيّة، ج٤، المصدر السابق، ص٣١٦.

(٣) محسن أبو طبيخ، المبادئ والرجال، المصدر السابق، ص٢٦٣.

المبحث الرابع

التطوّرات السياسيّة في الزريجيّة خلال حكم البعث حتّى سنة ١٩٦٩

شهدت منطقة الزريجيّة بعد انقلاب حزب البعث على السلطة سنة ١٩٦٨، حالها حال مدن ومناطق العراق الأُخرى حملات عدّة؛ لاعتقال وإعدام الكثير من شخصيّاتها وشبابها، وأصحاب الآراء المعارضة لأفكاره، ولأسباب عديدة منها: رفض الانتماء لصفوف حزب البعث وأجهزته. والانتماء للتيّارات السياسيّة الإسلاميّة واللبراليّة، وإقامة وتشجيع إحياء الشعائر الحسينيّة والدينيّة، والهروب من الالتحاق بالجيش والتخلّف عنه، وكان عناصر الحزب والأجهزة الأمنيّة يتربّصون لكلّ ما يخالف توجيهاتهم الحزبيّة والسياسيّة؛ لذلك جاء استهداف النقيب الحقوقيّ سامي عزارة المعجون[1] لأسباب سياسيّة، فانطلقت في الزريجيّة أُولى الانتفاضات العشائريّة ضدّ ممارسات البعث وقادة الانقلاب.

انتفاضة آل معجون سنة ١٩٦٩م

منذ الأيّام الأُولى لوصول حزب البعث إلى السلطة في العراق عبر انقلاب

(١) سامي عزارة المعجون: هو سامي عزارة المعجون مواليد السَّماوة ١٩٣٢، ضابط وحقوقيّ شغل مناصب متعدّدة في وزارة الدفاع قبل خروجه من العراق سنة ١٩٦٩، برز معارضًا سياسيًّا للنظام، أسّس حركة الإصلاح الوطنيّ سنة ١٩٩١، وصار عضوًا في المؤتمر الوطنيّ سنة ١٩٩٥، حتّى عاد سنة ٢٠٠٣، شغل منصب الحاكم المدنيّ للسَّماوة، ووزيرًا للعمل والشؤون الاجتماعيّة سنة ٢٠٠٤، ونائبًا عن الائتلاف الوطنيّ العراقي سنة ٢٠٠٥ وعضوًا في لجنة كتابة الدستور، تُوفيّ سنة ٢٠٢٣. انظر: حاكم مهلهل، المصدر السابق.

تمّوز سنة ١٩٦٨، وهيمنته على الحكم، كان يحمل أفكارًا ونوايا طائفيّة تجاه المعارضين له، والمختلفين مع منهجه السلطويّ، لاسيّما القوى والتيّارات والشخصيّات والأُسر العراقيّة الوطنيّة، وكانت أوّل ممارساته الانتقاميّة إلقاء القبض على النقيب الحقوقيّ سامي عزارة؛ لأنّه حقّق شخصيًّا مع أحمد حسن البكر سنة ١٩٦٣؛ لكونه أحد مسؤولي حزب البعث البارزين قبل سنة ١٩٦٨م، وصدرت بحقّه أحكام بالحبس في سجن نقرة السلمان، الذي يبعد ٢٤٢ ميلًا جنوب غرب العاصمة بغداد، ومنذ ذلك الحين أصبح سامي وأُسرته هدفًا مباشرًا للبعث بعد انقلابهم سنة ١٩٦٨، فيما أشرف صدّام شخصيًّا، ومدير الأمن الاسبق ناظم گزار على التحقيق مع سامي بعد اعتقاله نهاية سنة ١٩٦٩، وإيداعه السجن (قصر النهاية) وتعذيبه، انتقامًا منه.

بعد ذلك قامت الأجهزة الأمنيّة والحزبيّة التابعة للحزب في السَّماوة باعتقال شقيقه مهلهل عزارة[1]، الذي سبق أن (تمّ حجزه في قسم ما يُعرف -بمكافحة الرجعيّة- في محافظة الديوانيّة؛ بغية تضليل الناس وإيهامهم بأنّ عائلة المعجون مرتبطة بالقوى الرجعيّة، ومتآمرة على انقلاب البعث، ونجحت الماكنة الدعائيّة الإعلاميّة لحزب البعث من الترويج لذلك، كما تمّ إلقاء القبض على لهمود آل معجون -عمّ سامي عزارة- بعد يوم واحد من اعتقال النقيب سامي خلال حملات الاعتقال التي استهدفت

(١) مهلهل عزارة: هو مهلهل بن عزارة بن معجون بن حمّادي النجل الأكبر لوالده، وُلد سنة ١٩٢٦ في مقاطعة هور حمد، تسلّم أدارة شؤون العشيرة في عهد والده، اغتُيل عن عمر يناهز (٤٥) عامًا، عن طريق السّم الذي وُضع له في القهوة بأمر من صدّام، تُوفيّ في السماوة سنة ١٩٧١. مقابلة شخصيّة مع عادل عزارة (مغترب عراقيّ)، السَّماوة، بتاريخ ٢٥/ ١١/ ٢٠١٥م.

الشـخصيّات المؤثّـرة في العائلـة)[1].

وبعـد مـرور أكثـر مـن عـام على هـذه الاعتقـالات السياسـيّة، لم تتمكّـن الأُسرة مـن معرفـة مـصير معتقليهـا، أو الـسماح لهـم بتوكيـل محـامين لهـم، أو معرفـة نـوع الدعـاوى أو المخالفـات التـي اعتُقلـوا بسـببها، بالوقـت الـذي كان المعتقلـون يتعرّضـون لأقسى صنـوف التعذيـب والقسـوة على أيـدي عنـاصر المنظومـة الأمنيّـة، فيما كانـت أُسرهـم تتلقّى أنـواع التهديـد والوعيد مـن عنـاصر البعث في السَّماوة[2].

ردود فعل قبيلة بني حچيم

تضامنًـا مـع مـا حصـل لأنجـال عـزارة المعجـون على أيـادي عنـاصر البعـث الأمنيّـة، ولكـون هـذا الأُسرة تمثّـل الرئاسـة العامّـة لعشـائر بنـي حچيـم (عقـد رؤسـاء العشـائر والشـخصيّات الاجتماعيّـة في الـسَّماوة لقـاءات متواصلـة في مضيـف آل معجـون، معلـنين رفضهـم لما يحصـل مـن تغييـب قسريّ لشـخصيّاتهم العشـائريّة وشـيوخهم، فـكان قـرار عشـائر الزريجيّـة و(بنـي حچيـم) بعامّـة، هـو إعلان التحرّك ضـدّ نظـام البعـث، وهدفهـم هـو إطلاق سراح الشـيوخ فـورًا ومـن دون قيـد أو شرط، واتّخـذوا الأسـاليب)[3]:

١. إشـعال الـنيران والمشـاعل لـيلًا، دلـيلًا على إعلان التحـرّك بالعصيـان والتمـرّد، والخـروج عـن طاعـة الحكومـة.

٢. التحشـيد للمواجهـة، والقيـام باسـتعراض للقـوّة عـن طريـق الحضـور اليومـيّ

(١) مقابلة شخصيّة مع حاكم مهلهل، المصدر السابق.

(٢) مقابلة شخصيّة مع عادل عزارة، المصدر السابق.

(٣) المصدر نفسه.

المسلّح في مضيف آل معجون.

٣. استهداف مقرّات ونقاط معيّنة للنظام كمراكز الشرطة في السَّماوة وخارجها، دلالة رمزيّة على معارضة النظام.

٤. توجيه ضربات محدّدة لطرق مواصلات النظام وبالتحديد سكك القطار؛ لما لها من أهمّيّة عند السلطة.

وبالفعل بدأت العناصر الغاضبة بتشكيل مجموعات صغيرة، استلمت أوامرها من القيادات الميدانيّة لضرب مواقع تقع خارج حدود محافظة المثنّى (السَّماوة)، وامتّدت الأهداف حتّى حدود مدينة الحلّة شمال السَّماوة (٦٠) ميلًا جنوب بغداد، ومواقع في مدينة الناصريّة (٦٠) ميلًا جنوب السَّماوة، وأدّت تلك المجموعات واجباتها بشكل دقيق، كما كان مرسومًا ومخطّطًا لها قبل عودتها إلى مضارب العشيرة، وكانت الغاية من تلك العمليّات إرسال رسالة واضحة للنظام، فيها تحدّي عشائر بني حچيم لنظام البعث، الذي اعتقل شيوخها ورموزها، ممّا أدى بالسلطة إلى أن تقوم بحملات واسعة من الاعتقالات طالت العديد من أبناء عشائر الزريجيّة، ممّن تشكّ بمشاركتهم بعمليّات استهداف سكك القطار والمقرّات الحكوميّة، ومنهم: (حسن حاتم المعجون آل حمّادي، وعبّاس حسن آل زاير البُركات، وحمد شوجة آل سالم البُركات، وكاظم شروح آل جخم الجراديّ، وحسن موحان آل هدمول الجراديّ، وبلاوي ناصر الشنابرة الجيّاشيّ)، ووضع النظام على أثر تلك العمليّات المسلّحة أعدادًا أُخرى من رجالات وشخصيّات عشائر الزريجيّة، التي باتت تشكل خطرًا على السلطة تحت المراقبة والتهديد[١].

(١) مقابلة شخصيّة مع حاكم مهلهل، المصدر السابق.

معركة حرق المضيف

يبدو أنّ قادة الانقلاب أدركوا خطورة الموقف، وخوفًا من أن تأخذ الانتفاضة أبعادًا أكبر وخطورة أكثر، اتّخذت في صيف سنة ١٩٦٩ إجراءات سريعة وصارمة بشقّيها العسكريّة والإعلاميّة، أصدرت بيانات سياسيّة تضمنت[١]:

١. أنّ الاستعمار والقوى الرجعيّة عادت من جديد للتآمر على ثورة الفلّاحين والعمّال والكسبة (الحركة الفتيّة)، والغريب أنّ قادة الانقلاب نجحوا في إيهام الجماهير العشائريّة، ونالوا تعاطف القوى اليساريّة والقوى الشعبيّة مع أُطروحاتهم المزيّفة، وسبق استعمال القوّة في إخماد الانتفاضة وتفكيكها من الداخل بأجراء المباحثات الصوريّة؛ بغية إيهام الرأي العامّ بجدّيّة السلطة في البحث عن حلّ سلميّ، والاستجابة لمطالب العشائر، وذلك بإطلاق سراح بعض المعتقلين، وكانت الغاية من وراء ذلك إبعاد روح الوحدة والتكاتف لعشائر بني حچيم، وبالفعل نجحوا في ذلك، وانسحبت بعض العشائر ما جعل السلطة تتمكّن من الانفراد بعشيرة آل غانم وتمزيق وحدة الصفّ العشائريّ.

---

(١) نافع الفرطوسيّ، ثورات منسيّة ثورة آل معجون في السَّماوة. الفرطوسيّ، موقع كتابات، ٢٠١٤:
https://kitabat.com/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A2%D9%84-%D9%85%D8%B9%D8%AC%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%88%D8%A9

٢. أنشأ حزب البعث (غرفة عمليّات)؛ لدراسة الطبيعة الجغرافيّة لموقع العشيرة، بالتعاون مع بعض الأشخاص لإشاعة الخوف وزرع الرعب، ومعرفة طرق وحركة المنتفضين، والأماكن التي بإمكانهم الإفادة منها في حالة حدوث اقتتال مسلّح، وبالتحديد منطقة (هور اللقطة)؛ لأنّهم على اطّلاع تامّ بطبيعة المنطقة وأراضيها، إذ كان أولئك من الرعيل الأوّل لعصابات الحرس القوميّ الذي أُسّس بعد انقلاب ١٩٦٣ في العراق.

٣. أمّا في الجانب العسكريّ، وبتاريخ العاشر من شهر (آب سنة ١٩٦٩)، تحرّك اللواء المدرّع الثالث من الفرقة الأولى من مقرّها في محافظة الديوانيّة، وعند وصوله إلى مدينة السَّماوة جرى تقسيمه على محورين[١]:

واجبات المحور الأوّل: أي واجب اللواء المدرّع المكلّف بالوصول إلى مضيف آل معجون، مقرّ الانتفاضة، بغية القضاء عليها، واعتقال كلّ من يفكر بالخروج على طاعة السلطة، فكان خطّ سير القوّة المهاجمة اتّخاذ طريق السَّماوة باتّجاه ناحية الزريجيّة، وكان معه بعض عناصر الحزب من أبناء المنطقة، وكانت السلطات أوكلت المهمّة للمدعوّ (جاسم الركابيّ) القياديّ في حزب البعث لإدارة تلك العمليّات، ونظرًا لقصر مسافة الطريق للالتفاف على الانتفاضة، كان وصول القوّة المهاجمة الأولى للواء هي الأسرع، التي كان هدفها ضرب الانتفاضة ومحاصرتها من الاتّجاه المعاكس، وصل قبل القوّة المهاجمة الثانية الذي كان هدفه يتمثّل بضرب مقرّ قيادة الانتفاضة الموجودة في مضيف آل معجون، فقد كانت القوّة المهاجمة الأولى تمثّل خطورة بالغة، كما تراها قيادة المعركة وبغية الحفاظ وتأمين طريق الانسحاب لهم ولأُسرهم، فقرّروا مقاتلتها

(١) مقابلة شخصيّة مع عادل عزارة، المصدر السابق.

أوّلًا، والاشتباك معها لتكون بداية المعركة مع القوّة المهاجمة الأولى، قبل وصول القوّة المهاجمة الثانية من جهة الزريجيّة، وهكذا كان قرارهم حكيمًا وناجحًا من الناحية العسكريّة والميدانيّة من الجانب التخطيطيّ، وبالفعل اشتبكت طلائع المنتفضين مع القوّة المهاجمة الأولى المدرّعة، لكنّ النتائج لم تكن متكافئة، إذ إنّ عناصر الحزب سبقتهم في وضع مفارز من المتعاونين على طريق المنتفضين بهدف ضربهم من الخلف أثناء الاشتباك مع القوّات المهاجمة، الأمر الذي جعل المنتفضين يخوضون المعركة وهم شبه محاصرين، ولم تكن القوّة متكافئة بين جيش يخوض معركة بالأسلحة الحديثة والثقيلة، وناقلات الجند والدبّابات، وبين المنتفضين الذين يستخدمون البنادق القديمة البسيطة والذخيرة المحدودة، وبعد أن اشتدّ وطيس المعركة بين القوّتين استشهد كلّ من علاج ماهود، وثجيل مبدر ناهي، وكلاهما من أُسرة آل حمّادي، وبقي جثمانهما في ساحة المعركة؛ لشدّة النزاع، ولم يتمّ أخلاؤهما إلّا بعد وقت طويل[1].

واجبات المحور الثاني: وصلت القوّة المهاجمة الثانية، التي كان واجبها السيطرة على مضيف آل معجون مقرّ قيادة الانتفاضة، بعدما تلقّى المنتفضين خسارة في (معركة الأزرق)، فضلًا عن أساليب التخويف والترهيب، التي استخدمها الحزب داخل المنتفضين، وهكذا أصبح الأمر بمثابة مفتاح القضاء عليهم وإبادتهم، في حين وصلت القوّة المهاجمة الثانية عن طريق السَّماوة والزريجيّة، المكلّفة بالواجب الرئيس والمهمّ إلى ساحة المعركة، وهو مدى وقوع المنتفضين ضمن أهداف نيران القوّة الحكوميّة، ففي الهجوم الذي شنّته عناصر حزب البعث على معاقل الانتفاضة ضمن المحور الأوّل، حدث كما حدث في

(١) نافع الفرطوسي، المصدر السابق.

معركة طريق الأزرق، إذ إنّ هذه القوّة جندت عناصر البعث المتعاونين مع القوّات المهاجمة في بداية المعركة، بدأ الاشتباك مع المنتفضين لاستنزاف قواهم قبل وقوع المعركة الحاسمة مع القوى المعتدية من جهة ثانية، وواصلت القوّة المهاجمة الأولى المكلّفة بالالتفاف على المنتفضين من الخلف، فيما كانت المعركة مستمرّة في جبهة المضيف، انفتحت أكثر من جبهة على المنتفضين وعلى مسافات قريبة جدًا، بحيث باتت على مدى مرمى البنادق، أي أقلّ من كيلو متر واحد[1].

وفي الحال أدركت قيادة الانتفاضة خطورة الموقف، واستشعرت تبعاته، لذا صدرت الأوامر على الفور بأخلاء مساكنهم من الأسر، والانسحاب إلى الخلف على الخطّ الوحيد، الذي بقي بعيدًا عن سيطرة الجيش وعناصر البعث المتعاونين معه، بينما استمرّت الاشتباكات مع مفارز المتعاونين، وبدعم من قوة الجيش المهاجم، فكان من حكمة قيادة الانتفاضة عدم الاستمرار في معركة شبه محسومة للخصم، التي يستخدم فيها الأسلحة الثقيلة، ومفارز البعث المزروعة خلف خطوط المنتفضين، قرّرت القيادة الانسحاب إلى (هور اللقطة) وهي المنطقة التي يمكن اللجوء إليها، آخذين بنظر الاعتبار صعوبة اقتحامها من مدرّعات جيش النظام، فيما وصلت الدبّابات والمدرّعات إلى مضيف آل معجون[2].

إطلاق سراح الثوّار

استجاب قادة البعث في شهر أيلول سنة ١٩٦٩ لمطالب المنتفضين من أبناء العشائر، بعد سلسلة محادثات مع شيوخ عشائر بني حچيم الذين يترأّسهم

(١) مقابلة شخصيّة مع عادل عزارة، المصدر السابق.

(٢) مقابلة شخصيّة مع حاكم مهلهل، المصدر السابق.

رئيس البُركات خزعل آل خشّان[١]، كان ذلك من أجل إطلاق سراح لهمود المعجون ومهلهل وسامي أنجال عزارة، بشرط ألّا يبقى سامي في العراق، وعليه الخروج من العراق حال إطلاق سراحه[٢].

لقاء مهلهل والبكر ونتائجه

وبعد مضي عامين على الانتفاضة، أراد قادة حزب البعث الخلاص نهائيًّا من خطورة أسرة آل معجون في العراق، وإنهاء نفوذها وتأثيرها العشائريّ، فقرّر التخلّص من مهلهل آل عزارة، لذا طلب أحمد حسن البكر لقاءً بمهلهل في بغداد، تمّ اللقاء حصرًا بين البكر ومهلهل من دون غيرهما لمدّة نصف ساعة تقريبًا، قال فيها البكر لمهلهل: (أريد أن أصحّح ما حدث ونحن أهل، ويحدث هذا بين العائلة، وأرغب بفتح صفحة جديدة، أمّا بالنسبة للنقيب سامي فيمكنه العودة إلى الوطن بكفالتي، وله حقيبة وزاريّة يختارها بنفسه...)، فردّ عليه مهلهل: (سيادة الرئيس تريدني أن أسلّم رقبة أخي لصدّام وناظم كزار مرّة ثانية، لا، هذا ما لا أقبله، وهذا ما ذكره مهلهل حرفيًّا لذويه قبيل وفاته مسمومًا بعد تصفيته بدسّ السمّ له)[٣]، وفي تلك اللحظات دخل صدّام، وقدّمه البكر لمهلهل، وقال: (هذا السيّد النائب

---

(١) خزعل خشّان: هو خزعل بن خشّان بن جازع بن حسين، ولد في السَّماوة مقاطعة الصابريّة سنة ١٩٣٢، عارض انقلاب البعث منذ سنة ١٩٦٨، واضطرّ إلى مغادرة البلاد بعد ذلك، شارك في قيادة الانتفاضة الشعبانيّة سنة ١٩٩١، هاجر إلى الولايات المتّحدة بعد ذلك، عاد سنة ٢٠٠٣، اكتفى بإدارة شؤون عشيرته، تُوفّي سنة ٢٠٢٣. مقابلة شخصيّة مع حاكم خزعل (سياسيّ عراقيّ)، السماوة، بتاريخ ٣/ ٤/ ٢٠١٦.

(٢) مقابلة شخصيّة مع عادل عزارة، المصدر السابق.

(٣) مقابلة شخصيّة مع حاكم مهلهل، المصدر السابق.

صدّام، فردّ عليه أعرفه جيّدًا، سادت لحظات من الصمت، أعقبها وبتدبير من صدّام بعدما قال: هل ضيّفتم الشيخ أم لا؟ فقال البكر: لم نطلب له أيّ شيء، أمر بفنجانين من القهوة، جيء بفنجانين فقط لا غيرهم، قُدّم الفنجان الأوّل لمهلهل، والثاني وُضع أمام البكر ولم يتناول منه شيء، احتسى مهلهل القهوة)، وبعدها خرج مهلهل بعد اللقاء متوجّهًا إلى حيّ اليرموك في جانب الكرخ ببغداد، حيث تسكن أسرة أخيه سامي؛ ليكمل إجراءات السفر للالتحاق به، قضى ساعتين في المنزل، وكان ينوي الرجوع إلى السَّماوة في اليوم الثاني، فأحسّ بنوع من الدوران، شكا لأسرة أخيه ممّا حدث له، وقال لهم: (لم أعانِ من أيّ شيء، ولكن إذا قدّر الله وحدث لي شيء فسببه ذلك الفنجان الذي احتسيته عند البكر، وواضح أنّه سمّ)[1].

توجّه مهلهل آل عزارة في اليوم التالي إلى مدينة السَّماوة، وصل إليها منهكًا تظهر عليه أعراض الإعياء والتعب، فأخذ يشتكي من رأسه، ونُقل على أثرها إلى المستشفى، وهو مغمى عليه، بقي على هذا الحال مدّة أسبوع، كان خلالها ممنوعًا من أيّ علاج بأمر عناصر الأمن التي كانت تراقبه في المشفى، قرّر الأطبّاء المشرفون عليه أن يُنقل إلى مدينة الطبّ ببغداد، لكن الطبيب المشرف عليه (د. جمال الخطيب) وكان يرتبط بعلاقة صداقة مع مهلهل، قال بالسرّ وطلب من نوري عزارة شقيق مهلهل أن لا يفشي سرّه وإلّا سيكون مصيره الاعدام، إذا اكتشف النظام أنّه كشف الحقيقة: (إنّ مهلهل مصاب بجلطة دماغيّة نتيجة سمّ دسّ إليه في القهوة)[2].

---

(١) مقابلة شخصيّة مع عادل عزارة، المصدر السابق.

(٢) مقابلة شخصيّة مع حاكم مهلهل، المصدر السابق.

أخيرًا وصل مهلهل إلى مستشفى مدينة الطبّ ببغداد، وهو في عداد الموتى، رقد في المدينة ليلتين، وكان على علاقة مع خير الله طلفاح(أمين العاصمة بغداد بعد انقلاب ١٩٦٨)، كانا يلتقيان بمقهى السفير (ملتقى الشخصيّات السياسيّة قبل سنة ١٩٦٨)، وصادف أن زاره في المشفى عدنان خير الله الذي كان صديقًا لسامي عزارة عندما كان طالبًا في الكلّيّة العسكريّة، وبعد الزيارة مباشرة وبالتحديد بساعة واحدة ظهرًا، تُوفّي مهلهل عزارة آل معجون بتاريخ (٨ / تمّوز/ ١٩٧١)[١].

وإمعانًا بالجريمة والظلم والخوف من مهلهل حتّى وهو ميت، أي خوفًا من أن تحدث أثناء مراسيم تشييعه ردّة فعل من أبناء عشيرته في الزريجيّة أمرت قيادة النظام بعدم عودة جثمانه إلى مضيفه وعشيرته في السَّماوة؛ خشية تشييعه من عشائره المنتفضة، وتحسّب النظام الذي ساهم باغتياله غدرًا لأيّ طارئ، وأمر بأن يدفن في مقبرة وادي السلام في مدينة النجف مباشرة، وبأشراف مفرزة من عناصر الأمن رافقت الجثمان، وقد صلّى على جنازته المرجع الدينيّ الكبير السيّد محمّد سعيد الحكيم، حيث كانا يرتبطان بعلاقة وثيقة[٢].

(١) مقابلة شخصيّة مع عادل عزارة، المصدر السابق.

(٢) المصدر نفسه.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة البحثيّة توصّلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. تُعدّ منطقة الزريجيّة من أقدم حواضر السَّماوة، والتي أصبحت مقرًّا للحكم والسلطان في القرن التاسع عشر، ومركز الحكومة والتسوّق لعشائر بني حچيم، والذين يشكّلون الثقل السكّانيّ والقوّة القبليّة البارزة على أراضي السَّماوة بشكل عامّ.

٢. شكّلت الزريجيّة محورًا من محاور المقاومة والممانعة للسلطان العثمانيّ (العصملّي)، وضدّ الاحتلال البريطانيّ (الإنكليزيّ)، وهيمنة الوزارات في مدّة الحكم الملكيّ على مقدّرات الشعب العراقيّ، لاسيّما الراغبين بالعيش بحياة كريمة.

٣. تُعدّ الزريجيّة من أهمّ الجبهات في ثورة العشرين، إذ جسّد أبناؤها انتصارات رائعة في أبرز معاركها، ولم يسكن لهم بال حتّى أجبروا القيادة البريطانيّة للتوقيع على الاتّفاق التاريخيّ، الذي أنهى بذلك ملاحم الثورة الخالدة.

٤. كتب أبناء الزريجيّة بحروف الفخر والاعتزاز مواقف مشرّفة ضدّ إرادة حزب البعث وأفكاره اللادينيّة، بوقوفهم بوجهه منذ الأيّام الأولى لانقلابه، وقدّموا دون ذلك التضحيات الجسيمة والدماء الزكيّة؛ لتبقى عنوانًا للصمود والتحدّي.

٥. برز خلال تاريخ الزريجيّة شخصيّات عشائريّة مهمّة سجّلت لهم مواقف مشرّفة في التاريخ، من خلال مواقفهم الوطنيّة والسياسيّة على مستوى

العـراق بشـكل عـامّ أو على مسـتوى الـسَّاوة بشـكل خـاصّ.

٦. كشـفت الدراسـة الكـثير مـن الأنسـاق السياسـيّة المضمـرة سـواء كانـت في أيّـام الاحـتلال البريطـانيّ للعـراق أو أيّـام تـولّي البعـث الحاكـم السـلطة فيـه.

قائمة المصادر

أوّلًا : الوثائق المنشورة:

١. قانون المحافظات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٦٩(المعدّل).

ثانيًا : الرسائل الجامعيّة:

١. آل نايف، حسين سعود عبد الله، النخب العشائريّة في السَّماوة ودورها السياسيّ في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨، كلّيّة التربية للعلوم الإنسانيّة/ جامعة المثنّى، ٢٠٢١.

٢. الخفاجيّ، حنان صاحب عبد، السَّماوة في عهد الاحتلال البريطانيّ ١٩١٤-١٩٢١، كلّيّة التربية/ جامعة القادسيّة، ٢٠٠٥.

ثالثًا : الكتب العربيّة والمعرّبة:

١. آل فرعون، فريق المزهر، الحقائق الناصعة في الثورة العراقيّة سنة ١٩٢٠، ط١، مؤسّسة البلاغ، بيروت، ١٩٥٢.

٢. أبو طبيخ، محسن، مذكّرات محسن أبو طبيخ، تحقيق: جميل أبو طبيخ، ط١، المؤسّسة العربية للدراسات، بيروت، ٢٠٠١.

٣. أبو طبيخ، محسن، المبادئ والرجال، تحقيق: جميل محسن أبو طبيخ، ط٢، المؤسّسة العربية للدراسات بيروت، ٢٠٠٣.

٤. أوتر، جان، العراق والخليج العربيّ في رحلة جان أوتر (١٧٣٦-١٧٤٣)، ترجمة: خالد عبد اللطيف، ط١، المؤسّسة العربيّة للدراسات، بيروت، ٢٠١٥.

٥. بابان، جمال، أصول أسماء المدن والمواقع العراقيّة، ط٢، بغداد، ١٩٨٩.
٦. باشا، غلوب، مذكرات غلوب باشا ١٨٩٧ــــ١٩٨٣، ترجمة: سليم طه التكريتيّ، ط١، منشورات الفجر بغداد، ١٩٨٨.
٧. بيل، المس غيرترود، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخيّاط، ط١، كاليفورنيا، ١٩٧١.
٨. الحسنيّ، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقيّة، ط٧، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ١٩٨٨.
٩. الحسنيّ، عبد الرزاق، الثورة العراقيّة الكبرى، ط٢، بغداد، ١٩٦٤.
١٠. الحسنيّ، عبد الرزاق، العراق قديمًا وحديثًا، ط٧، دار اليقظة العربيّة، بغداد، ١٩٨٢.
١١. الحصريّ، خلدون ساطع، مذكّرات طه الهاشميّ ١٩١٩-١٩٤٣، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧.
١٢. دائرة الاستخبارات البريطانيّة، تقرير سرّيّ، ١٩٥٨، العشائر والسياسة، ترجمة: عبد الجليل الطاهر، ط١، بغداد، العراق، ب. ت.
١٣. دوج، توبي، اختراع العراق، ترجمة: عادل العامل، ط١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩.
١٤. الساعديّ، حمود حمّادي، دراسات عن عشائر العراق، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٨.
١٥. الساعديّ، حمود حمّادي، بحوث عن العراق وعشائره، ط١، دار الأندلس للطباعة، النجف، ١٩٩٠.
١٦. سركيس، يعقوب، مباحث عراقيّة، جمعه: معن حمدان عليّ، ط١، دار

الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١.
١٧. سيستيني، الرحّالة، رحلة من إسطنبول إلى البصرة سنة ١٧٨١، ترجمة: بطرس حدّاد، ط١، دار البصائر، بيروت، ٢٠١٤.
١٨. العزّاويّ، عبّاس، تاريخ العراق بين احتلالين، ط١، مكتبة الحضارات، بيروت، ب. ت.
١٩. العطيّة، ودّاي، تاريخ الديوانيّة قديمًا وحديثًا، ط١، مطبعة الحيدريّة، النجف، ١٩٥٨.
٢٠. القصّاب، عبد العزيز، من ذكرياتي، ط١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦٢.
٢١. نوّار، عبد العزيز سليمان، تاريخ العراق الحديث، ط١، دار الكتاب العربيّ، القاهرة، ١٩٦٨.
٢٢. نيبور، كارستن، ، رحلة نيبور إلى العراق، ترجمة: سعاد هادي العمريّ وآخرين، ط١، الوراق للنشر بغداد، ٢٠١٢.
٢٣. الورديّ، عليّ، لمحات اجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث، ط١، دار الكتاب الإسلاميّ، بيروت، ٢٠٠٥.
٢٤. ويلسن، السر أرنولد، الثورة العراقيّة، ترجمة: جعفر الخيّاط، ط١، كاليفورنيا، ١٩٧١.
٢٥. الياسريّ، عبد الشهيد، البطولة في ثورة العشرين، ط١، مطبعة النعمان النجف، ١٩٦٦.

رابعًا : البحوث المنشورة:

١. الساعديّ، حمود، السَّماوة، البلاغ مجلّة فكريّة جامعة، الجمعية الإسلاميّة للخدمات الثقافيّة الكاظميّة، العراق، السنة الخامسة،

العـدد الثالـث، ١٩٧٥.
٢. الهاشـميّ، حيـدر طالـب حـسين وآخـرون، الـسَّماوة مـن خلال التقريـر السـنويّ لحاكمهـا السـياسيّ نيلسـون لولـن، مجلّـة جامعـة كـربلاء العلميّـة، كـربلاء- العـراق، المجلّـد الخامـس، العـدد الثـاني غنسـانيّ، ٢٠٠٧.
٣. البلاد، جريـدة، ١٤ حزيـران ١٩٣٧، بلاغ صـادر عـن الحكومـة العراقيّـة، بغـداد- العـراق، العـدد ٨٩٣.

خامسًا : مقابلات شخصيّة :

١. مقابلـة شـخصيّة مـع عـادل عـزارة (مـغترب عراقـيّ)، الـسَّماوة، بتاريـخ: ٢٥/ ١١/ ٢٠١٥.
٢. مقابلـة شـخصيّة مـع حاكـم مهلهـل (معلّـم متقاعـد)، الـسَّماوة، بتاريـخ: ٢٧/ ٢/ ٢٠١٦.
٣. مقابلـة شـخصيّة مـع حاكـم خزعـل (سـياسيّ عراقـيّ)، الـسَّماوة، بتاريـخ: ٣/ ٤/ ٢٠١٦.

سادسًا : المواقع الألكترونيّة

١. الفرطـوسي، نافـع، ثـورات منسـية ثـورة آل معجـون في الـسَّماوة، موقـع كتابـات، ٢٠١٤:

https://kitabat.com/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A2%D9%84-%D9%85%D8%B9%D8%AC%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%88%D8%A9